الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الثانية والخمسون

الجلسة العامة ١٨
الثلاثاء، ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هينادي أودوفينكو . . . . . (أوكرانيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة للمتكلم الأول، معالي السيد ابراهيم أساني مياكي، وزير خارجية النيجر والمواطنين الذين يحملون الجنسية النيجيرية ويعيشون في الخارج.

السيد مياكي (النيجر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أن أعرب لكم، يا سيدي، باسم وفد النيجر، عن أحر التهاني على انتخابكم بالإجماع لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين. ونحن نعتبر انتخابكم تقديرا منصفا لبلدكم، جمهورية أوكرانيا، الذي يشهد له بالالتزام بمثل منظمتنا.

وأود أيضا أن أتقدم بالتهاني لأعضاء المكتب الآخرين، حيث أنني على ثقة من أنهم سيساعدونكم على إنجاز مهمتكم الحساسة.

وبالإضافة إلى ذلك، أود الإعراب عن عميق تقديرنا لسلفكم، السيد غزالي اسماعيل، لما أنجزه من أعمال ممتازة خلال رئاسته.

وأود أن أعرب للسيد كوفي عنان، أمين عام منظمتنا، عن دعم حكومتي الكامل وتشجيعها الأخوي للعمل الجدير بالثناء الذي يقوم به بغية تعزيز مزيد من التعاون بين شعوبنا ودولنا لبناء عالم ينعم بالسلام والتقدم.

ومرة أخرى يسعد النيجر أن تشارك في دورة للجمعية العامة، تمثل إطارا مثاليا للدول الأعضاء في منظمتنا لتناقش، بروح من الشراكة، مسائل معقدة تؤثر في مصير البشرية.

ولا بد لنا جميعا أن نقر بأن الأمم المتحدة حققت، خلال ما يربو على ٥٢ سنة من وجودها، سجلا أكثر من مشرف في إنجاز أهدافها، خاصة في مجالات حفظ السلم، وإنهاء الاستعمار، وتعزيز حقوق الإنسان واحترامها، فضلا عما أنجزته في السعي لإيجاد حلول عالمية لمشاكل عصرنا الكبرى وهي التنمية، والبيئة، والسكان، وحماية النساء والأطفال، على سبيل المثال لا الحصر.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

إن العمل الضخم الذي أنجز حتى الآن هو فوق كل شيء نتيجة لقدرتنا على العمل معا لمصلحتنا المشتركة ولمصلحة الأجيال المقبلة. ومن ثم فإن النيجر تؤمن بأن التعاون الدولي، الذي يمثل أساس هذه الإنجازات الكبرى، يجب أن يعزز، لأنه مصدر الاستقرار والتقدم.

والحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وهو الهدف الأولي لمنظمتنا، جدير بأن يلقى اهتماما خاصا من الجميع في وقت شرع فيه المجتمع الدولي، بعد أن انتهت الحرب الباردة أخيرا، في إنشاء نظام عالمي جديد يحترم تماما أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وترحب النيجر بالتقرير الذي قدمه الأمين العام في تموز/يوليه الماضي عن إصلاح منظمتنا. ونحن ندعم هذه العملية ونأمل أن توفر التضافر، مما يزود المنظمة بالوسائل والمرونة اللتين لا غنى لها عنهما حتى تستطيع التصدي للتحديات العديدة التي تواجهها قبيل الألفية الثالثة.

ويعتقد وفد بلدي أيضا بأنه يجب إصلاح مجلس الأمن بغية جعله أشد فعالية، نظرا للمسؤوليات الملقاة على عاتقه في مجال الأمن الجماعي. ويجب أن يتناول هذا الإصلاح، على وجه الخصوص، توسيع المجلس على أساس مبادئ التوزيع الجغرافي العادل والمساواة بين الدول في السيادة.

ونعتبر في السياق نفسه أن التصدي على نحو أفضل لحالات الطوارئ التي تظهر باستمرار في أمكنة عديدة جدا يجب أن يتضمن إجراء تحسين في قدرة المنظمة على وزع قوات حفظ السلام في الوقت المناسب وحينما تدعو الحاجة إلى ذلك.

واسمحوا لي بأن أعرب عن قلق النيجر العميق إزاء الصراعات والتوترات القائمة في أفريقيا وفي الشرق الأوسط. فبالانتقال أولا إلى الكلام عن أفريقيا، نلاحظ مع الأسف أن المواجهات والاضطرابات الداخلية هما السبب الرئيسي لعدم الاستقرار السياسي في بعض البلدان، وللتحركات الجماعية للاجئين الذين هم في جوهر الأزمة الإنسانية المأساوية. والنيجر ملتزمة التزاما عميقا بالسلام، ولا بد أن تحث مرة أخرى الأطراف المتحاربة في الدول المعنية على نبذ العنف والاشتراك في حوار مثمر من أجل إيجاد حلول لنزاعاتها، وبالتالي إعادة الاستقرار إلى بلدانها.

وأغتنم هذه الفرصة لأشيد إشادة حقة بشعب ليبريا الذي قبل بعد سبع سنوات من الحرب الشرسة خطة السلام التي اقترحتها الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا. وأن رغبة الشعب الليبري في السلام تتجسد بوضوح في احترامه لوقف إطلاق النار، وقبل كل شيء، في الانتخابات الوطنية التي جرت في ١٩ تموز/يوليه في جو من الهدوء والانفتاح. ويسرني أن أشيد بالدور القيِّم الذي يضطلع به البلد العظيم الشقيق لنا، نيجيريا، في عملية إحلال السلام في ليبريا.

وفي الكونغو (برازافيل)، نحيي الجهود الدؤوبة التي تبذلها البلدان الأفريقية المجاورة ومنظمة الوحدة الافريقية، من أجل تهدئة الحالة. وتُبرز تلك الأزمة، الآن، أكثر من أي وقت مضى، الحاجة الملحة إلى إنشاء قوة أفريقية لحفظ السلام. ويسعني أن أؤكد للجمعية اليوم أن بلدي على استعداد تام للإسهام في إنشاء هذه القوة، مثلما فعل في حالات رواندا وبوروندي وليبريا.

وإذ أتناول الحالة في الصحراء الغربية، يرحب بلدي بالاتفاق الذي أبرم مؤخرا بين الطرفين؛ ويحدونا الأمل في أن يجرى الاستفتاء في ظل ظروف من السلام والهدوء.

وبغية توطيد دعائم السلام والأمن في الشرق الأوسط لا بد للمجتمع الدولي أن يولي اهتماما متواصلا للتوتر القائم في الأراضي الفلسطينية المحتلة، الذي يتصاعد باستمرار منذ اتخذت الحكومة الاسرائيلية قرارها ببناء مستوطنة جديدة في القدس الشرقية المحتلة. إن ذلك القرار الاسرائيلي يعرض للخطر عملية السلام التي بدأت في مدريد على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨)، وعلى أساس مبدأ الأرض مقابل السلام.

وإزاء موقف الحكومة الاسرائيلية ذلك، فإن المجتمع الدولي لا خيار له سوى مضاعفة الجهود التي يبذلها من أجل ضمان الحوار، وفوق كل شيء، العدالة - اللذين يشكلان أساس المستقبل السلمي في الشرق الأوسط، إلى جانب ضرورة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في إنشاء دولة مستقلة، والاحترام الدقيق للاتفاقات التي تم التوصل إليها بين الحكومة الاسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية على أساس القرارات ذات الصلة لمجلس الأمن والجمعية العامة.

إن الأمم المتحدة ما فتئت تعطي منذ إنشائها أولوية عليا لنزع السلاح، ولا سيما إزالة الأسلحة النووية وأسلحة

الدمار الشامل الأخرى. ولقد أحرز تقدم طيب بشأن هذه المسألة مع إبرام عدد من الصكوك الدولية، وأبرزها في رأينا معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. والنيجر على اقتناع شديد بأن نزع السلاح عنصر هام في صون السلم والأمن الدوليين، وهي انضمت إلى تلك الاتفاقات الهامة التي ترمي إلى منع تطوير الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى.

ويدرك بلدي إدراكا مسائل أخرى لا تقل أهمية تتعلق بالاتجار غير القانوني بالأسلحة الصغيرة وبالحظر الكامل للألغام الأرضية المضادة للأفراد التي تشكل كارثة قاسية ما فتئت تسبب معاناة إنسانية يتعذر وصفها.

ولقد عملت الحروب الأهلية والاضطرابات السياسية في أفريقيا على تعزيز انتشار الأسلحة بصورة غير مشروعة. وبغية جمع ورصد الأسلحة التي يحوزها أفراد بصورة غير مشروعة، تنضم النيجر إلى الأمم المتحدة وعدة بلدان مجاورة في اتخاذ إجراءات واسعة النطاق ضد هذه الآفة. ولقد أنشأنا في عام ١٩٩٤ لجنة وطنية على الصعيد المحلي لجمع الأسلحة غير المشروعة ورصدها.

ويشعر بلدي أيضا بسرور حقيقي إزاء وجود مبادرات إقليمية لنزع السلاح، وقد أفضى ذلك إلى إقرار ترتيبات من قبيل معاهدة اعتبار أفريقيا منطقة لا نووية.

ونحن نرى أنه من الضروري أن نستفيد من مناخ الثقة والتعاون السائد حاليا على الساحة الدولية بغية إعطاء زخم جديد للمفاوضات المتعددة الأطراف المفضية إلى نزع السلاح النووي. وتلك الطريقة هي الطريقة الوحيدة لإحراز تقدم نحو بناء عالم أكثر أمانا، وهو مطمع مشروع لجميع شعوبنا.

إن الآثار المأساوية المترتبة على الفقر في عدد كبير من البلدان إنما تفاقم من خطورة عدم الاستقرار في العالم.

وعلى الرغم من التقدم الهائل الذي أحرز في السنوات الأخيرة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، في أعقاب تنفيذ إصلاحات اقتصادية هيكلية، زاد الفقر في منطقة أفريقيا من عدة نواح إذ يوجد في هذه القارة أغلبية البلدان ذات أدنى الأرقام القياسية من حيث التنمية البشرية.

ولهذا السبب، نرى، باعتبارنا بلدا ساحليا، أن عملية الإصلاح التي اقترحها الأمين العام ينبغي أن تعزز دور الأمم المتحدة ووظائفها في مسائل التنمية، وتعطي أولوية لتقليل الفقر وتعزيز مشاركة المزيد من البلدان في الاقتصاد العالمي الآخذ في الاتساع. ولا بد من التركيز على الإسهام البارز الذي قدمته مؤسسات التنمية لبلدنا، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان. ونحض الأمين العام على أن تتوخى عملية الإصلاح احترام استقلالية هذه الهيئات بغية الحفاظ على فعاليتها.

لقد رحبنا ببرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، المعتمد في عام ١٩٩١، والذي استكمل بمبادرة الأمم المتحدة على مستوى المنظومة من أجل أفريقيا، التي أطلقها الأمين العام في آذار/مارس ١٩٩٦. وهدفهما هو مساعدة أفريقيا في جهودها في مجال الإنعاش. واليوم بات من المـُلح أكثر من أي وقت مضى أن تمنح البلدان الصناعية دعما أوسع لهذه البرامج وأن تنشئ صناديق لتنويع السلع تسمح للبلدان الأفريقية بتحقيق عائد أكبر لسلعها ومن ثم تضمن موارد حيوية لسكانها. وهذا الدعم ينبغي أن يتخذ، بصفة خاصة، شكل موارد تستثمر في القطاعات ذات الأولوية مثل التعليم الأساسي والصحة والأمن الغذائي وإمدادات المياه وهي قطاعات قادرة على إرساء أسس متينة للتنمية المستدامة في أفريقيا.

إن أفريقيا تحتاج بكل تأكيد إلى المساعدة. بيد أن بلدي لا يزال مقتنعا بأن الموارد التي تحتاجها القارة لجهودها الإنمائية يمكن توليدها عن طريق زيادة التجارة مع البلدان المتقدمة النمو. والبلدان الأفريقية تنتظر من البلدان الصناعية أن تـُنفذ التدابير المتخذة باعتبارها جزءا من الوثيقة الختامية لمفاوضات جولة أوروغواي، التي تكملها بعض الأحكام التفضيلية الواردة في اتفاقات مراكش، لتخفيف الآثار السلبية للإصلاحات المتوخاة في المفاوضات على البلدان التي تـُعد من المستوردين الصافين للمنتجات الغذائية.

وبالمثل، فإن المديونية الخارجية للبلدان الأفريقية مشكلة تقتضي حلولا ناجعة وعادلة، تتجاوز التدابير المتخذة في إطار نادي باريس. والمبادرة الجديدة التي اتخذها مؤخرا البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من أجل تحقيق تخفيض كبير في المديونية المتعددة الأطراف لأكثر البلدان فقرا، ينبغي أن تسري على جميع هذه البلدان دون أية شروط أو مواعيد نهائية.

ومع ذلك فإن إلغاء جميع الديون هو أصح حل بغية ضمان التنمية المعجلة للبلدان الأقل نموا. وهذه الإجراءات، في رأي وفدي، ستمكن من تقليص الفقر بشكل ملحوظ.

وهذه التوصيات واردة في خطة للتنمية، المعتمدة خلال الدورة الأخيرة للجمعية العامة. ويتعين على المجتمع الدولي أن ينفذ تنفيذا فعالا هذا البرنامج من أجل تحقيق التنمية والنمو في بلداننا.

والنيجر، بسبب افتقارها للموارد، وحالات الجفاف المتعاقبة والنمو المرتفع لسكانها، هي ضمن مجموعة البلدان الأفريقية التي يتفشى فيها الفقر. ونظرا للمستوى المرتفع من الفقر في بلدنا، قرر فخامة السيد إبراهيم مانسارا باري، رئيس جمهورية النيجر وحكومة النيجر أنه من أجل النهوض بالمجتمع فإننا نحتاج إلى مؤسسات ديمقراطية مستقرة تضمن احترام وتعزيز حقوق الإنسان. كما تقرر جعل جميع أعمالنا الإنمائية جزءا من معركتنا ضد الفقر.

ولذلك وافقت حكومة النيجر، بالتنسيق مع شركائها في التنمية، على خطة لمكافحة الفقر، تقترن بسياسات تهدف بصفة خاصة إلى حفز النمو المستدام وتحسين دخول أهالي الريف وتحسين الوصول إلى الخدمات الاجتماعية وتقليل النمو السكاني. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لدعوة المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف إلى القيام بدور نشط في تنفيذ هذه الخطة من أجل مكافحة الفقر في النيجر.

وحكومتنا ملتزمة التزاما راسخا بضمان إدارة اقتصادنا إدارة جيدة وتعميق عملية إضفاء الديمقراطية وتحقيق المشاركة على جميع المستويات للمنتفعين من تنفيذ هذه الخطة التي تستند إلى مبادئ سلامة الحكم. ومما لا شك فيه أن ذلك الالتزام يضمن نجاحها.

وعلاوة على هذا، يسرني بوجه خاص أن أبلغ الجمعية ومن ثم أطمئن مساندي بلدي وشركائها أن السلام في النيجر بات واقعا لا مراء فيه. والواقع أنه منذ التوقيع على اتفاق السلام في ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٥ في نيامي بين حكومة جمهورية النيجر وتنظيم المقاومة المسلحة، أحرزت عملية السلام تقدما كبيرا. وعلى سبيل المثال اتخذ إجراء فيما يتصل باللامركزية وعودة اللاجئين والاحتفال بيوم الوفاق في كل عام وتنفيذ برنامج طوارئ لإنعاش منطقتنا الزراعية. وإنني أتقدم بنداء رسمي للمجتمع الدولي لكي يدلي بدلوه في استكمال التقدم نحو السلام الذي بدأ فعلا.

وقبل أن أختتم كلمتي أود أن أؤكد مجددا الالتزام الكامل للنيجر، ذلك البلد الساحلي، لحماية البيئة الذي يشكل تدهورها المستمر مصدر قلق حقيقيا. وقد رحبت النيجر بانعقاد الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة في نيويورك مؤخرا، والتي كُرست لاستعراض تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ووضع سياسات جديدة من أجل المستقبل.

وقد بيَّنت لنا الدورة الاستثنائية أنه على الرغم من إحراز تقدم ملحوظ فيما يتعلق بالتغير المناخي، والتنوع البيولوجي، ومكافحة التصحر، واستخدام مصادر الطاقة المتجددة، فإن هذا لا ينطبق على المسائل التي لا تقل أهمية، مثل الوصول إلى مياه الشرب، وهي مشكلة حقيقة بالنسبة للبشرية، والاستغلال الجامح للمحيطات وإزالة الأحراج.

وبالتالي، علينا أن ندرك أن الدورة الاستثنائية لم تصل، لدى اختتام مداولاتها، إلى مستوى الآمال التي عـُلقت عليها. وقد فشلت بصورة خاصة في خلق مستويات جديدة من التعاون الدولي أو وضع أساس لمدونات سلوك ملزمة قانونا بشأن الحماية البيئية المحسنة.

وفي هذا السياق، يقتصر وفدي هنا على التذكير بالمبدأ ٧ من إعلان ريو، والذي يؤكد على مفهوم المسؤوليات المشتركة والمتباينة في آن واحد للمجتمع الدولي بأسره فيما يتعلق بمسائل البيئة. فالتكامل القائم بين المسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية تفرض على جميع بلداننا الاعتراف بالحاجة إلى التضامن والعمل المشترك للتوصل إلى الأهداف الواردة في جدول أعمال القرن ٢١. ونحن ندين بهذا التضامن للأجيال المقبلة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد الفارو راموس، وزير خارجية أوروغواي.

السيد راموس (أوروغواي) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): السيد الرئيس، اسمحوا لي في المقام الأول أن أهنئكم على انتخابكم لرئاسة هذه الدورة للجمعية العامة. وإننا لعلى يقين من أن الخبرة التي اكتسبتموها من السنوات الطويلة لنشاطكم في هذه المنظمة، بالإضافة إلى خصالكم الشخصية ومهاراتكم التقنية، ستسهم، من خلال ولايتكم، في تعزيز هذه الهيئة، وهي أهم هيئة في المنظمة.

واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن التهنئة للرئيس السابق، السفير غزالي، على ما أنجزه من أعمال أسهمت بالتأكيد في تعزيز رئاسة الجمعية العامة والدور المطلوب منها القيام به في الأمم المتحدة.

ومما لا شك فيه أن مسألة إصلاح المنظمة ستظل محط اهتمامنا الرئيسي، ويرد فحواها في الوثيقة التي قدمها الأمين العام.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد تيو (المكسيك).

إن بلدي يؤيد بالكامل تعيين الأمين العام، السيد كوفي عنان، ويثق ثقة تامة في مساعيه. ولهذا السبب أولينا أكبر قدر من الاهتمام لمجموعة الإصلاحات المتكاملة التي قدمها، ونحن على استعداد لتشجيع المداولات بشأنها ليتسنى الانتهاء منها في أقرب وقت ممكن.

ونحن نفهم أن الوثيقة تنشد هدف إعطاء المنظمة هيكلا إداريا يسمح بإدارة أكثر مرونة، ويمنع ازدواجية الوظائف، ويكفل التنسيق فيما بين أجهزتها وبرامجها، وكل ذلك سيؤدي إلى تحسينات من حيث الاقتصاد والإدارة.

وفي إطار مسألة الإصلاح عموما، فإن موضوع مجلس الأمن بالذات من بين أهم المواضيع لما يتسم به ذلك الجهاز من أهمية سياسية سيظل يتمتع بها داخل هيكل الأمم المتحدة. وتؤيد أوروغواي توسيع عضوية المجلس لأنها تعتقد أنه ينبغي تكييف هيكله مع الحقائق الجديدة في العالم التي تختلف اختلافا جوهريا عن الهياكل التي كانت قائمة عند إنشاء المنظمة، حيث روعي في ذلك الحين هيكل القوى الناجم عن الحرب العالمية الثانية.

وفي هذا الصدد نؤيد زيادة عدد الأعضاء الدائمين وغير الدائمين في المجلس على ألا يتجاوز مجموعهم ٢٥ عضوا، حتى لا تضعف كفاءته. ويؤيد بلدي بصفة خاصة زيادة وجود البلدان النامية لتحقيق توازن أفضل في عضوية هذا الجهاز الفريد في منظمتنا. ونعتقد أنه ينبغي شغل المقاعد الجديدة التي ستنشأ على أساس المساواة الحقيقية في الفرص بين جميع الدول.

ومع ذلك يعتقد بلدي أن إصلاح المجلس ينبغي ألا يقتصر على موضوع عضويته. فمماله أهمية مماثلة كفالة أن تكون أنشطته شفافة وأن تكون المعلومات المقدمة إلى الدول غير الأعضاء في المجلس وقنوات الاتصال معها مفتوحة بحرية ومستكملة.

لقد أعربت جمهورية أوروغواي الشرقية عن تأييدها القوى لتحديد حق النقض بصورة تدريجية، ولهذا الغرض قدمنا اقتراحا مؤداه أنه يمكن في مواضيع معينة أن تعلق الجمعية العامة حق النقض بأغلبية تحدد فيما بعد. ومن شأن هذه الآلية، التي هي في الأساس ديمقراطية في طبيعتها، أن تقلل بالتالي من السلطة المطلقة لحق النقض كما هو منصوص عليه حاليا في الميثاق، بينما يمكن في الوقت ذات أن تعزز اختصاص الجمعية العامة.

وعلى الرغم من ذلك، سيكون بلدي على استعداد لدراسة أي اقتراح آخر يجري تقديمه ويستهدف الحد من حق النقض الإنفرادي المطلق.

وفي حين أن إصلاح مجلس الأمن واحتمال تنقيح جدول الأنصبة المقررة كانا مؤخرا ولا يزالان مركز الاهتمام السياسي، فإنه ينبغي لنا أيضا أن ندرس مسألة تعزيز الجمعية العامة. وأي تحليل هادئ ومحايد للهيكل التنظيمي وللمجالات المحددة لمسؤولية منظمتنا يبين أن المحفل الذي يسود فيه مبدأ المساواة القضائية بين الدول هو دون شك الجمعية العامة.

ولقد أجريت ولا تزال تجرى مناقشات كثيرة حول تكوين مجلس الأمن وممارسة حق النقض، في سياق البارامترات الجديدة للحقائق الدولية. وهذا شيء لا بأس به، ولكن في الوقت ذاته، علينا إيجاد السبل العملية لإنعاش وتنشيط عمل الجمعية العامة.

إن الجمعية العامة هيئة فريدة في الآلية المؤسسية الدولية. وقد أصبح التمثيل فيها عالميا من الناحية العملية. وتشارك الدول فيها على قدم المساواة بغض النظر عن حجمها أو قوتها، وتعبر عن مُثل الديمقراطية الدولية أوضح تعبير على الأقل من الناحية الرسمية. ولقرارات هذه الهيئة قوة معنوية وسياسية كبيرة ومن ثم من الضروري تحسين صياغتها وتوقيتها.

ولهذه الأسباب فإن الجمعية العامة لا تحتاج فحسب إلى العمل بمرونة أكبر واستخدام مواردها على نحو أكثر ترشيدا بل تحتاج أيضا، وبصورة أساسية، إلى مضمون أوسع. وبهذا وحده سيتسنى لنا أن نعطي قراراتها قوة تنفيذية أكبر.

وعليه، ينبغي لنا أن نتبع نهجا جديدا ونفتح صفحة جديدة في عملية الإصلاح، وألا نحصر تفكيرنا وتطلعاتنا بإصلاحات مجلس الأمن أو بإصلاحات ذات طابع مالي، بل

أن نوسعها لتشمل الهيئة التي تجمع المجتمع الدولي بأسره، أعني، الجمعية العامة.

فبعد مرور ٥٢ عاما على إنشاء المنظمة، ما زال صون السلم والأمن الدوليين يشكل إحدى وظائفها الأساسية. فعمليات حفظ السلم، التي يعتز بلدي بأنه كان من المساهمين فيها منذ البداية، يجب الحفاظ عليها محافظة تامة بينما تتكيف حاليا هذه العمليات مع صنوف جديدة من المنازعات.

وأوروغواي على استعداد لهذا، وعليه، فإننا نؤكد هنا من جديد مرة أخرى التزامنا ليس فقط بمواصلة تقديم إسهامنا التقليدي بل أيضا بتنويعه لكي يتكيف على نحو أساسي مع بناء السلام.

وفي هذا الصدد، نرحب بالتوقيع، مع وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، على مذكرة تفاهم تتعلق بإسهاماتنا في نظام الأمم المتحدة للترتيبات الاحتياطية. وسيسهم هذا في تيسير التخطيط لبعثات حفظ السلام في المستقبل في أقصر وقت ممكن.

إن اتخاذ الجمعية العامة مؤخرا للقرار الذي ينص على إنهاء استخدام "الموظفين بلا مقابل ممن تقدمهم الحكومات والكيانات الأخرى" يلبي أحد التطلعات التي راودت بلدي منذ أمد طويل وينصف مبدأ التمثيل الجغرافي العادل والمساواة بين الدول الأعضاء المنصوص عليهما في الميثاق.

وبالمثل، فإن قرار الجمعية العامة الذي اتخذ مؤخرا يضع معدلات موحدة ومعيارية لدفع المكافآت في حالات الوفاة والعجز التي تلحق بالأفراد العسكريين أثناء الخدمة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم يبدو لنا خطوة هامة تنهي حالة لا تتسم بالعدل.

ونحن نؤيد تأييدا تاما عملية السلام في الشرق الأوسط التي بدأت في مدريد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ وتواصلت في واشنطن، وتواصل حكومة جمهورية أوروغواي الشرقية تشجيع إجراء المحادثات المباشرة الضرورية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. ومن الأساسي للطرفين أن يحترما بحسن نية الالتزامات التي تم الدخول فيها في إعلاني مدريد وواشنطن.

وقارتنا أمريكا اللاتينية لا تريد سباقا للتسلح؛ بل على النقيض من ذلك، إنها تريد أن تكون خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل المتقدمة التي يمكن أن تؤدي إلى عدم الاستقرار. وإننا نريد أن نعمل في سلام، وأن نخصص أكبر قدر ممكن من الموارد لتنميتنا الاقتصادية والاجتماعية.

بيد أن هذا ينبغي ألا يشكل عقبة أمام مشتريات الأسلحة المحدودة من جانب قواتنا المسلحة فقط لغرض استبدال أسلحتها التي عفا عليها الزمن، وبذلك تضطلع على أتم وجه بولايتها الدستورية.

ويجب علينا أن نستمر في العمل لضمان استمرار ما يسود المنطقة اليوم من ثقة وأمن متبادلين، دون أن تقوم بلدان ثالثة بإضعاف قارتنا واستغلالها من خلال مبيعات الأسلحة المتطورة.

وستواصل أوروغواي دعمها باقتناع راسخ لجميع عمليات نزع السلاح، وعليه، وقعنا مؤخرا في أوسلو اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد، وهي أسلحة فتاكة لم تتسبب فقط في وفاة الجنود وإيذائهم على نحو خطير وإنما أدت إلى وفاة آلاف الأبرياء.

إن حماية حقوق الإنسان كانت وستظل هدفا من الأهداف ذات الأولوية لسياساتنا المحلية والدولية. ودون الممارسة الكاملة لحقوق الإنسان لن يكون هناك سلام ولا أمن، ولا ازدهار اقتصادي أو إنصاف اجتماعي مما سيجعل بالتالي من المستحيل قيام نظام ديمقراطي للحكم.

وبالإضافة إلى ذلك، لا يمكن أن تكون هناك ممارسة كاملة لحقوق الإنسان دون توفر الحد الأدنى من الأساس الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي، وسيكون بلدي على استعداد للإسهام في ضمان وجود هذا الأساس.

وفي هذا الصدد، فإننا نؤيد تأييدا تاما عملية إعادة التشكيل التي اقترحها الأمين العام بينما نؤيد في الوقت نفسه الفلسفة التي تستند إليها، والمتجسدة في فكرته وهي أن مسألة حقوق الإنسان ينبغي أن تشكل جزءا من جميع المجالات الموضوعية لبرنامج عمل الأمانة العامة، أي السلام، والأمن، والشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والتعاون الإنمائي والشؤون الإنسانية.

والأزمة المالية التي تمر بها المنظمة، والتي لا نظير لها في تاريخها، تنبع أساسا من عدم دفع الأنصبة المقررة. ولئن كانت أوروغواي لا تنوي تبرير أي تأخر في الدفع،

فإنها تعتقد بأن الجدول الحالي للأنصبة يتطلب إجراء تعديلات لجعله أكثر إنصافا وأكثر شفافية وليكون مستندا بصورة أفضل إلى قدرة الدول على الدفع. بيد أن هذا ينبغي ألا يعني أن تضطلع البلدان النامية بالتزامات جديدة وإضافية اليوم. وفي رأينا أن ذلك من شأنه أن يكون غير منصف وغير مقبول. وينبغي لنظام الإسهامات أن يستند إلى معايير موضوعية للمسؤولية المالية. ونحن نوافق على أن هناك حاجة لتصحيح وإدارة ميزانيات المنظمة بغية خفض النفقات وزيادة الفعالية، وبالتالي تحقيق توازن بين الإنفاق على السلام والأمن والإنفاق على التنمية، حيث أن كلا منهما يشكل عمادا للآخر، دون إضعاف الأنشطة التنفيذية وأنشطة الإعلام.

ولا يسعنا إلا أن نعرب عن ارتياحنا العام لرؤية الأمين العام يولي أهمية للتنمية، التي يعتبرها إحدى أولويات المنظمة وإحدى مهامها الأساسية. فلا يمكن أن يكون هناك أي سلام دون تنمية.

وعلى أعتاب قرن بدأ يتشكل فعلا، ويبدو، لسوء الطالع، موسوما بنمو غير منصف، وانعدام اليقين في فرص العمل، وانتشار الأزمات والصراعات، أصبحت الإدارة الرشيدة للمساعدة الإنمائية ضرورية اليوم أكثر من ذي قبل. وفي وقت تبدو فيه الشواغل الإنسانية غريبة عنا، فإن من الأساسي، في رأي أوروغواي، أن ندعم منظمة ترى أن الإنسان ينبغي أن يكون في قلب عملية التنمية، إذا كنا نريد للنمو أن يكون متسقا والحالة الإنسانية وللتنمية أن تدار من جانب البشر ولأجلهم.

وفي هذا السياق، نرى أن من المهم جدا الإبقاء دون شروط على مبدأ العالمية وحق جميع البلدان النامية، دون استثناء، في الاستفادة من التعاون الدولي وتلقي المساعدة التقنية بهدف تحقيق التنمية البشرية المستدامة.

وترى أوروغواي أن التعاون التقني الدولي أساسي لتعزيز عمليات التنمية والتكامل في مختلف المناطق. وهو أداة أساسية لتحقيق مزيد من النمو الاقتصادي.

ونحن نؤيد تطوير التعاون بين بلدان الجنوب بوصفه أداة هامة للنهوض بتحسين تنمية الدول. ونعتقد أن مفهوما جديدا للتعاون التقني سيتعين عليه الاستجابة للمتطلبات التقليدية، مثل الشؤون الإنسانية، وغيرها من المتطلبات المرتبطة بعملية الاندماج في الاقتصاد الدولي، كإعادة تحديد دور الدولة، وتحديثها ونزع الطابع المركزي عنها، على سبيل المثال.

نعتقد أن الإسهام الإيجابي في الاستقرار السياسي والديمقراطي وفي النمو الاقتصادي يتحقق عن طريق عمليات التكامل الإقليمي ودون الإقليمي. وفي حالتنا هذه، تُقدم السوق الجنوبية المشتركة المؤلفة من الأرجنتين والبرازيل وباراغواي وبلادي مثلا واضحا على الاستقرار الديمقراطي والتوسع في التجارة، داخل المنطقة وخارجها، بما يتمشى مع قواعد منظمة التجارة الدولية.

ولا تزال أوروغواي تولي أهمية قصوى لدور القانون الدولي كمنظم للعلاقات بين الدول. فاحترام القانون الدولي والامتثال له ضروريان للتعايش السلمي. ولهذا السبب، نؤيد عقد مؤتمر دولي لمناقشة مشروع اتفاقية إنشاء محكمة جنائية دولية للنظر باستقلال في قضايا معينة، مثل الإبادة الجماعية وغيرها من الجرائم التي يستنكرها المجتمع الدولي بشدة بسبب فداحتها. كما نؤيد عمل اللجنة المخصصة من أجل إعداد اتفاقية لقمع تفجيرات القنابل الإرهابية.

وإننا، في أوقات هذا التغيير الذي نراه جميعا لازما ولا مناص منه لإعادة تنشيط المنظمة، نتعلق مع ذلك، بأكثر من أي وقت مضى، بالمقاصد والمبادئ الأساسية التي وضعت قبل ٥٢ عاما. فهي الرباط الذي يجمعنا في هذه المنظمة وعلى الرغم من الوقت الذي مضى والتغيرات الهامة التي جدت في العالم منذ ذلك الحين؛ فإنها لا تزال تشكل، ولا بد أن تظل تشكل اليوم كما في الماضي، هدف وغاية كل التغيرات التي سيتعين على الأمم المتحدة أن تواجهها في فجر القرن الحادي والعشرين.

والناس، حتى البسطاء منهم، يدعوننا أن نكون ذوي فعالية وكفاءة في أنشطتنا، وشجعانا في قراراتنا لمنع الصراعات، وأن نعمل نيابة عنهم لإعادة بناء المجتمعات المدنية. ويطالبنا مواطنو كل أمة من كل بلد في العالم اليوم بأن نكون ثابتين في التزامنا بالميثاق وأن نكيف أنشطتنا الجديدة بما يلائم الأزمان المتغيرة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية اندونيسيا، معالي السيد علي العطاس.

السيد العطاس (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إنه لمن دواعي سروري العظيم أن أتقدم بتهانئ وفدي إلى وزير خارجية أوكرانيا، السيد هينادي أودوفينكو، على

تقلده رئاسة الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين. وإني لواثق من أننا، تحت قيادته المحنكة، سنحقق تقدما كبيرا في عملنا.

كما أود أن أشيد بسلفه، السيد غزالي اسماعيل، لما أبداه من مهارة في إدارة مداولاتنا خلال عام مفعم بالنشاط غير العادي. وقد حققت قيادته الرشيدة والحازمة نجاح الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة.

وأنضم إلى الأعضاء الآخرين في الإشادة بأميننا العام، السيد كوفي عنان، لتقريره المعنون "تجديد الأمم المتحدة": برنامج للإصلاح". إن مبادرته جديرة بثنائنا، والتوصيات الواردة بالتقرير تستحق بحثنا الجاد.

منذ أن اجتمعنا في العام الماضي، ظلت التطورات العالمية تتسم بمزيج من الأمل الساطع، والتحديات الجديدة، والقلق المتفشي. لقد فتح عصر ما بعد الحرب الباردة الباب أمام إمكانيات جديدة لحل مشاكل ومنازعات مستعصية، وللسعي إلى خطة عالمية للسلام وللتنمية. وأظهر الأضداد في العديد من أجزاء العالم، رغبة في تسوية خلافاتهم بالحوار والمفاوضات. وأثارت العولمة آمال البشرية في تحقيق رخاء يتقاسمه الجميع بصورة منصفة.

بيد أن الصراعات بين الدول ما تزال مستعرة في أجزاء كثيرة من العالم حتى في الوقت الذي يواجه فيه المجتمع الدولي الكثير من التحديات والتهديدات الجديدة وغير المتوقعة. ورغما عن الخطوات الهامة نحو الحد من التسلح، ما زالت القوة المدمرة للأسلحة النووية تشكل تهديدا لكل صور الحياة على الأرض. ويفرض الفقر والتخلف سلطانهما على مناطق شاسعة من العالم النامي، بينما يزداد تهميش البلدان النامية في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية الدولية.

وليس بمكنتنا أن نأمل في تخليص العالم من هذه المشاكل المتأصلة إلا إذا استطعنا ابتكار نظام فعّال للحكم العالمي قادر على معالجة آثار العولمة والترابط، ومحقق لمطالب السلام والأمن والتنمية المتشابكة، وموفق بين المصالح المتنافسة للجهات الفاعلة في الشؤون الدولية والتي تتسع دائرتها باستمرار. ولكي تتحقق لمثل هذا النظام من الحكم العالمي الفعالية والقبول العالمي، ينبغي أن يجد آليته المركزية ومصدر شرعيته، في أمم متحدة متجددة النشاط بفضل عملية حكيمة تتوخى الإصلاح وزيادة الديمقراطية.

لذا رحب وفدي بحزمة إصلاحات الأمم المتحدة التي تقدم بها الأمين العام إلى الجمعية العامة في تموز/يوليه الماضي. إننا نؤيد الجهود الهادفة إلى تحويل الهيكل القيادي والإداري للمنظمة على نحو يمكنها من مواجهة تحديات الألف سنة القادمة بقدر أكبر من العزيمة والفعالية والكفاءة. ونشيد بالاقتراح الداعي إلى تعزيز التنمية الدائمة والمستدامة بشتى الطرق، ولا سيما خلق "عائد للتنمية" بتحويل الموارد إلى الأنشطة الإنمائية وخاصة إلى ما هو موجّه منها إلى التخفيف من حدة الفقر.

ونعلق أهمية كبيرة على الإجراء المقترح للتغلب على الأزمة المالية للمنظمة عن طريق إنشاء صندوق ائتمان دائر لحين التوصل إلى حل دائم للأزمة. ويضارع هذا في الأهمية فكرة زيادة فعالية الأمم المتحدة في أنشطة نزع السلاح عن طريق إنشاء إدارة جديدة لنزع السلاح وتنظيم الأسلحة تحت رئاسة أمين عام مساعد. غير أنه ينبغي لهذه الإدارة الجديدة أن تتصدى لمسألة نزع الأسلحة النووية كقضية ذات أولوية، لا أن تقتصر على مسألة عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل.

كما نرحب بالجهود الهادفة إلى تحسين قدرة المنظمة على نشر قوات حفظ السلام وغيرها من العمليات الميدانية بصورة أسرع، وإلى تعزيز قدرة الأمم المتحدة على بناء السلام في فترة ما بعد الصراع، وإلى تقوية الجهود الدولية في مجال مكافحة المخدرات والجريمة والإرهاب، وإلى دعم ردود الأفعال الدولية في مواجهة الحاجات الإنسانية العالمية. ونرى أن إعادة تنظيم وهيكلة الأمانة المعنية بحقوق الإنسان مسألة قد حان وقتها وتأتي في محلها. إلا أن فكرة تعميم أنشطة حقوق الإنسان بإدماجها في كل أنشطة الأمم المتحدة وبرامجها فكرة تستدعي دراسة دقيقة. ولذا تقف اندونيسيا على أهمية الاستعداد للمشاركة البناءة في المناقشات المستفيضة التي ستدور في هذه الجمعية حول مجموعة الإصلاحات المقترحة.

ومن الشواغل التي لها أهمية كبيرة مماثلة مسألة إصلاح مجلس الأمن وتوسيعه لكي يعبر عن واقع اليوم ويراعي المصالح الأساسية للبلدان النامية التي تشكل الأغلبية الساحقة في المنظمة. وبالنسبة لتوسيع عضوية المجلس، فإن وجهة نظرنا معروفة جيدا، وهي أنه يجب اختيار الأعضاء الدائمين الجدد لا على أساس التمثيل الجغرافي العادل فحسب، بل أيضا على أساس مجموعة من المعايير، مثل وزن البلد السياسي والاقتصادي والديموغرافي، وقدرته على الاسهام في تعزيز السلام على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وسجله في هذا

المضمار، والتزامه بتحمل المسؤوليات التي يتحملها الأعضاء الدائمون. وينبغي لنا أولا أن نناقش هذه المجموعة من المعايير ونتفق عليها قبل أن نقرر مَن يمثّل أية منطقة أو أية مجموعة من البلدان الأعضاء. فيجب ألا نضع العربة أمام الحصان.

وفي هذا الصدد، من شأن التحديد العددي المسبق أن يقيد بلا داع، بل يمكن أن يشوه القيمة التمثيلية للتوسيع المنتوى لعضوية مجلس الأمن. وقد أشارت البلدان الأفريقية الأعضاء إلى أنها تود أن يكون لها مقعدان دائمان يمثلان منطقتها. وعلى نفس المنوال، نرى أنه من المشروع أن يحتوي التشكيل الجديد لمجلس الأمن على عضوين دائمين جديدين من بين البلدان النامية في القارة الآسيوية.

وكما تأكد في المؤتمر الوزاري لحركة بلدان عدم الانحياز الذي عقد في نيسان/أبريل الماضي في نيودلهي، ينبغي ألا يحدث توسيع جزئي أو انتقائي في عضوية مجلس الأمن بما يضر بالبلدان النامية، وينبغي للجهود المبذولة لإعادة هيكلة المجلس ألا تخضع لأي إطار زمني مفروض، لأنه وإن كانت هذه القضية عاجلة، فإن القرار بشأنها يجب ألا يتخذ قبل أن يتحقق اتفاق عام. وقد أكد أيضا وزراء خارجية بلدان حركة عدم الانحياز أنه يجب كبح استخدام حق النقض توطئة لإلغائه في نهاية المطاف، وأنه ينبغي إعطاء نفس الأهمية لموضوع تحسين طرق العمل في المجلس.

ولئن كنا نشارك مشاركة فعالة في عملية الإصلاح هذه، فإنه يجب ألا تفوتنا الأهداف الأساسية التي دفعتنا إلى الإصلاح في المقام الأول، وهي النهوض بقدرة المنظمة على دعم التنمية، ومعالجة الأسباب الأساسية للفقر والصراع. فيجب ألا يصبح الإصلاح مرادفا لتخفيض الميزانية أو عذرا لبعض الدول الأعضاء في التنصل من التزاماتها المالية تجاه المنظمة. وعندما تنفذ الإصلاحات، يمكنها أن تكفل حقا الاستخدام الأمثل للموارد وأن تولد الوفورات. ولكنها قد تكون عديمة المعنى إذا أصبحت الأمم المتحدة عاجزة عن أداء رسالتها بسبب إعسارها المالي.

إن الكثير من انعدام الأمن في العالم اليوم يرجع إلى عدم تمكن المجتمع الدولي من القضاء على الأسلحة النووية. فقد جرى تمديد معاهدة عدم الانتشار إلى ما لا نهاية، ولكن دون أي ضمان للوفاء بالالتزام بنزع السلاح النووي. ونأسف أيضا لأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لا تحظر حظرا فعالا التجارب النووية في كل الظروف وكل الأوقات على نحو يخلو من أي ثغرات أو استثناءات.

ومع ذلك، وقّعنا على المعاهدة على أمل أن تمتنع الدول النووية من تلقاء نفسها عن إجراء تجارب عن طريق المحاكاة. ولكن هذا الأمل تبدد بسبب التجارب من النوع الذي يظل دون الدرجة الحرجة المحدودة الانشطار التي أعلنت عن إجرائها مؤخرا دولة حائزة للأسلحة النووية، وعلى الرغم من أن هذا النوع من التجارب المحدودة الانشطار لا يعد انتهاكا قانونيا لمعاهدة الحظر الشامل، فإنه يشكل تشويها لروح المعاهدة. وينبغي للدول النووية أن تمتنع عن إجراء هذه التجارب لأنها يمكن أن تؤدي إلى استئناف سباق التسلح النووي بما يصاحبه من التهديد بكارثة عالمية.

وفي نفس الوقت، في جنوب شرقي آسيا، دخلت حيز النفاذ في وقت مبكر من هذا العام معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا. ونأمل أن تقدم الدول الحائزة للأسلحة النووية إسهاما كذلك في تحقيق الأمن الإقليمي وذلك بانضمامها بلا تأخير إلى البروتوكولات ذات الصلة في المعاهدة.

ونشهد في الشرق الأوسط تصعيدا متواصلا للأعمال الاستفزازية الإسرائيلية. فانتهاكات إسرائيل للقدس الشرقية، وبخاصة جبل أبو غنيم، أصابت عملية السلام بأزمة أعمق وأثارت الاضطراب والتوتر في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتصر إسرائيل على تنفيذ أنشطتها الإنشائية غير القانونية، وعلى محاصرة الأراضي الفلسطينية ومحاوطة المدن الفلسطينية. وعلى حجز أموال السلطة الفلسطينية.

إن فرض نظام صارم للعقوبات الجماعية أمر يتناقض مع كل المعايير والمبادئ القانونية الدولية وينتهك الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني. ولذلك ينبغي لنا أن ندعم بقوة كل الجهود المبذولة لاستعادة زخم عملية السلام وللتوصل إلى استئناف المفاوضات على أساس أحكام إعلان المبادئ، ومبدأ الأرض مقابل السلام. ويجب علينا أن نواصل الضغط من أجل إحراز تقدم في المسارين الإسرائيلي - السوري والإسرائيلي اللبناني لعملية السلام، لأنه بدون هذا التقدم لا يمكن التوصل إلى تسوية شاملة لقضية الشرق الأوسط.

وفي كمبوديا، نجد أن التحول المؤسف الذي وقع مؤخرا للأحداث، والذي أسفر عن تغيير كبير في التشكيل

الحكومي وفي الحالة السياسية، يهدد بإغراق البلد مرة أخرى في حالة من القلقلة والصراع بين الفصائل. ومصالح كمبوديا ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا مرتبطة ارتباطا لا يمكن فصمه. فاستقرار كمبوديا أساسي لاستقرار منطقة جنوب شرقي آسيا. ولهذا فإن رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، مع كونها تؤكد من جديد التزامها بمبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، تظل على استعداد للإسهام بجهودها للمساعدة على استعادة الاستقرار السياسي في كمبوديا. وبالتالي، فقد اقترحت رابطة أمم جنوب شرقي آسيا الوقف الفوري لكل الأعمال القتالية المسلحة ولكل أعمال العنف في جميع أنحاء كمبوديا ودعت الأطراف المتصارعة إلى حسم خلافاتها بالطرق الودية.

وتعتقد إندونيسيا أنه لا يمكن التوصل إلى حل قائم على المبادئ إلا من خلال الحوار، بغية المحافظة على الحكومة الائتلافية المعبرة عن ترتيبات تقاسم السلطة الناتجة عن انتخابات عام ١٩٩٣ التي أجريت برعاية الأمم المتحدة. وفضلا عن ذلك، يجب إجراء انتخابات حرة ونزيهة وفقا للموعد المحدد في أيار/ مايو القادم، بمشاركة جميع الأطراف والقوى السياسية الكمبودية، باعتبار هذه المشاركة عنصرا هاما في إنجاحها.

وترحب إندونيسيا بإجراء محادثات رباعية بين جمهورية كوريا، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والولايات المتحدة، وجمهورية الصين الشعبية. ونرى أن النتيجة الإيجابية لهذه المحادثات تمهد الطريق لإنشاء آلية للسلام الدائم، وأن منظمة تنمية الطاقة في شبه جزيرة كوريا ستيسر المساعي المبذولة للتوصل إلى حل دائم للقضية النووية في شبه جزيرة كوريا.

وفي البوسنة والهرسك، دخل تنفيذ اتفاق السلام مرحلة حرجة. وإن الأحكام الرئيسية في الاتفاق لا تزال تنتظر التنفيذ. ولا يزال اللاجئون والمشردون محرومين من حقهم في العودة إلى الديار التي كانوا يقيمون فيها قبل الحرب. ولم تسترجع حرية الحركة بالكامل، ولا تزال أعمال التمييز والتحرش متفشية. والمؤسسات المشتركة للدولة ما زالت تواجه تحديات تعترض سبيل أدائها لوظائفها، الذي يعد أمرا حيويا للوحدة والمصالحة.

إن انهيار اتفاق السلام سيؤدي إلى عواقب مدمرة للبوسنة والهرسك وجيرانها. لذلك، ينبغي لجميع المعنيين أن ينضموا ويعملوا معا لضمان عدم انعكاس اتجاه عملية السلام وضمان التنفيذ التام لاتفاقات السلام.

من المشجع أن نلاحظ مما جاء في دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، واستنادا إلى مصادر أخرى يعتد بها، أن الاقتصاد العالمي في وضع جيد بصورة عامة، ذلك أن معدلات النمو ارتفعت للسنة الثالثة على التوالي، وأن دائرة انتشار هذا التقدم كانت أوسع من السابق. بيد أننا لا نتعلق بأي أوهام تصور لنا أن الاقتصاد العالمي قد انتعش تماما من فترة الانحسار الطويلة التي شهدها العقد المنصرم فأصداء انكماش الثمانينات لا تزال تتردد. وملايين الناس في العالم النامي لا يزالون يعانون من فقر مضن ولم يكن لهذا النمو الجديد سوى أثر ضئيل على معدلات البطالة والبطالة المقنعة. وفي الحقيقة، سنحتاج إلى ١٠ سنوات أخرى من النمو المماثل للعودة بمستويات إجمالي الناتج المحلي للفرد إلى ما كانت عليه في أوائل الثمانينات.

وقد أدت العولمة في الواقع إلى تحرك لم يسبق له مثيل في التجارة الدولية وتدفق الاستثمارات والمعلومات، ولكنها أبرزت أيضا الإجحاف والاختلالات في العلاقات الاقتصادية الدولية. ولم تستفد منها استفادة تامة سوى الاقتصادات المتقدمة النمو. ولا تزال البلدان النامية ككل تعاني من أثرها السلبي إذ يجري تهميشها في عمليات اتخاذ القرارات الاقتصادية الدولية، التي كان يمكنها لولا هذا التهميش أن تلتمس فيها تدارك الإجحاف الذي يعوق جهودنا الإنمائية.

وحتى الاقتصادات النامية التي حققت نوعا من الدينامية لا تزال غير محصنة من مخاطر العولمة والتحرير. ونظرا للتقلبات الحادة في التدفقات المالية الدولية وتلاعب المضاربين بالعملة، فإن اقتصادات بنيت بفضل سنين طويلة من الصبر والسياسات المالية والنقدية السليمة الوطيدة قد تجد نفسها مدمرة بين عشية وضحاها في فوضى السوق المعولمة. لذلك، ينبغي ضبط العولمة لتخفيف تأثيرها على الاقتصادات الضعيفة.

وترحب إندونيسيا باعتماد الجمعية العامة خطة للتنمية، وهي مبادرة رئيسية تستهدف إعادة موضوع التنمية إلى مركز القلب في عمليات الأمم المتحدة. وتوفر الخطة إطارا شاملا لمبادئ وتدابير تستهدف تعزيز التنمية بوصفها شاغلا حيويا للمجتمع الدولي. وتسعى أيضا لأن تعيد للأمم المتحدة دورها المركزي في السعي لتحقيق التعاون الدولي من أجل التنمية.

وقد يكون أكبر قيد على التنمية اليوم هو شح الموارد المالية المخصصة للتنمية. وفي حين أنه يوجد تشديد متزايد على الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا أمر جدير

بالترحيب، تظل الحقيقة الواقعة هي أن المساعدات الإنمائية الرسمية تشكل المصدر الرئيسي لتمويل التنمية بالنسبة للغالبية العظمى من البلدان النامية. ومن دواعي الأسف أن المساعدة الإنمائية الرسمية تتراجع تراجعا حادا، وقد وصلت اليوم إلى أقل مستوى لها منذ اعتماد مستويات مستهدفة لها في عام ١٩٧٠. ونظرا لأن العديد من البلدان النامية عاجزة عن اجتذاب قدر كاف من الاستثمار الأجنبي المباشر فإن تقليص المساعدة الإنمائية الرسمية ألحق ضررا كبيرا بتنميتها الاجتماعية والاقتصادية، لا سيما جهودها التي تستهدف تخفيف الجوع والأمية ووفيات الأطفال. لذلك، نحن نؤيد الاقتراح الوارد في مجموعة الإصلاحات المتكاملة، التي قدمها الأمين العام، المتمثل في إنشاء مكتب لتمويل التنمية يتفرغ لهذا المسعى وذلك إلى جانب "عوائد التنمية" المقترحة.

وتشكل مشكلة المديونية الخارجية المزمنة عائقا موهنا آخر للتنمية. فعلى الرغم من شتى مبادرات تخفيف عبء الدين في الماضي، لا تزال بلدان نامية عديدة تعاني من أعباء المديونية. وما برح بلدي يدعو إلى الأخذ بنهج يحسم الأمر دفعة واحدة ويخفض المديونية إلى مستوى يمكن من استئناف التنمية. لذلك نؤيد مبادرة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الخاصة بالبلدان الفقيرة الشديدة المديونية لأن من شأنها أن تساعد بعضا من أفقر البلدان على الخروج من حلقة المديونية والحرمان المفرغة، وعلى الشروع مرة أخرى في سلوك طريق التنمية. وفي هذا السياق، تبرعت إندونيسيا، كتعبير ملموس عن هذا الدعم، بمبلغ ١٠ ملايين دولار أمريكي لصندوق البنك الدولي الاستئماني الخاص بتخفيف عبء الدين عن البلدان الفقيرة الشديدة المديونية. ونحث أيضا على أن تنفذ هذه المبادرات بسرعة وبمرونة، وأن تشمل أيضا سائر البلدان الشديدة المديونية التي هي في حاجة ماسة إلى التنمية.

في عصر تحرير التجارة هذا، وعلى الرغم من وجود منظمة التجارة العالمية، تجد البلدان النامية أن ميزتها النسبية تصبح عديمة الجدوى نتيجة لسلسلة من الحواجز غير التعريفية ونتيجة لاضمحلال معاملتها التفضيلية وسوء استخدام تدابير مكافحة الإغراق والرسوم التعويضية. فضلا عن ذلك، فإن محاولات البلدان المتقدمة النمو المستمرة للربط بين قضايا التجارة الدولية وقضايا خارجية، مثل شروط العمل، ترقى إلى نوع جديد من الحمائية، ويتعين التخلص من هذه العقبات الخبيثة التي تعترض سبيل التجارة الحرة والمفتوحة ليتسنى للاقتصاد العالمي الانتفاع بنظام تجارة متعدد الأطراف منصف وشفاف ومعتمد على قواعد مرعية على نحو يتجسد في منظمة التجارة العالمية.

إن تطلعاتنا المشتركة لتحقيق اقتصاد عالمي وتنمية اجتماعية لن تصبح واقعا إلى أن تزال جميع أشكال التمييز من المجتمع وتتاح الفرصة بالتساوي للبشرية بأسرها. وينبغي لبرنامج عمل العقد الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري (١٩٩٣-٢٠٠٣) أن يكون وسيلة لمساعينا الرامية إلى إنهاء جميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري. ويجب أن ينفذ بهمة وعلى جميع المستويات إعلان ومنهاج عمل بيجين، اللذان اعتمدا في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، كما أن تنفيذ إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن أمر ضروري لإيجاد بيئة مواتية لتحسين حالة الإنسان.

بالنسبة للبيئة، من المؤسف أن دورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة لاستعراض مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية وجدول أعمال القرن ٢١ قد أظهرت أن الالتزامات التي قطعت في مؤتمر ريو والالتزامات المتعلقة بجدول أعمال القرن ٢١ لم يوف بها إلى حد كبير. وينبغي للمجتمع الدولي، لا سيما البلدان التي تتوفر لديها الموارد التكنولوجية والمالية، أن تستجمع الإرادة السياسية لتحقيق نتائج إيجابية من أجل دعم جدول أعمال القرن ٢١.

وينبغي أيضا اتخاذ تدابير قوية دفاعا عن الموارد البشرية والقيم الاجتماعية في مواجهة موجات الجريمة الدولية والاتجار بالمخدرات وإساءة استعمالها. ولذلك، سنظل ملتزمين بدعم آليات برامج الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة ومكافحة المخدرات. ونتطلع إلى عقد دورة استثنائية للجمعية العامة في عام ١٩٩٨ لتقييم الحالة ووضع مزيد من الطرق والوسائل لمكافحة هذه الشرور الاجتماعية الدولية.

وفي ميدان حقوق الإنسان، ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل تعزيز دورها بوصفها صاحبة خطة موحدة قائمة على الأخذ بنهج كلي لتعزيز واحترام الكرامة المتأصلة لبني الإنسان. يجب أن نعمل على جميع المستويات مع جميع الأطراف المهتمة وأن نحافظ على علاقات بناءة وأن نعزز الحوار والتعاون بوصفهما إحدى الوسائل للنهوض بحقوق الإنسان. وإندونيسيا، في هذا الصدد، على تمام الاستعداد للتعاون مع المفوضة السامية لحقوق الإنسان. كما أننا نؤيد جميع المبادرات التي تروج لنهج أكثر توازنا تجاه حقوق الإنسان. وفي هذا السياق، نلاحظ مع الاهتمام الإعلان العالمي ذا النقاط الـ ١٩ المتعلق بالمسؤوليات

الإنسانية، والذي اقترحه مجلس العمل الدولي. ونتفق مع رئيس الوزراء الاسترالي السابق، مالكولم فريزر، رئيس مجلس العمل الدولي، في أن هذا الاعلان - إذا اعتمده المجتمع الدولي - إلى جانب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، يمكن أن يكونا بمثابة دعامتين توأمين توفران أساسا أخلاقيا لعالم عادل. فالواقع أن التمتع بالحرية دون قبول المسؤولية يمكن أن يدمر الحرية نفسها، بينما تتعزز الحرية عندما تتوازن الحقوق والمسؤوليات. ونحن نؤمن دوما بأنه إذا كان لا يجوز التضحية بالفرد باسم المجتمع، فلا يجوز أيضا السماح بتفسيخ المجتمع خدمة للفرد. ودون هذا التوازن الدقيق لن يكون هناك أي معنى من وجود الحقوق ولا المسؤوليات.

اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتنان حكومة بلدي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الشرف الرفيع الذي أسبغه مؤخرا على اندونيسيا بإشادته رسميا بفخامة الرئيس سوهارتو والشعب الاندونيسي على:

"الإنجازات الرائعة والالتزامات الكبيرة بالتخفيض الملموس للفقر، والقضاء عليه بشكل متواصل في اندونيسيا، وجعل استئصال الفقر موضوعا سائدا في جهود التنمية الوطنية".

وهذا شرف تودعه اندونيسيا أمانة لجميع البلدان النامية التي تحاول، رغم ما تعانيه من قيود وأنواء، تحسين حياة شعوبها، ولاتزال في الوقت ذاته تساهم في جعل العالم مكانا أفضل. وعندما تعمل الدول المتقدمة النمو والدول النامية معا في إطار أمم متحدة أكثر نشاطا، يمكننا حقا وقبل وقت طويل، أن نقهر إلى الأبد ألد وأعتى أعداء الإنسانية، ألا وهو الفقر.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الأسبانية): الكلمة الآن لوزير خارجية البحرين، سعادة الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة.

السيد آل خليفة (البحرين): يطيب لي في بداية كلمتي أن أعبر للرئيس ولبلده الصديق، اوكرانيا، عن صادق التهنئة لانتخابه لرئاسة الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة، معربا له عن خالص التمنيات بالتوفيق والنجاح في إدارة أعمالها، مؤكدا حرص وفد بلادي على التعاون معه لإنجاح مهمته وبلوغ الأهداف المتوخاة من هذه الدورة.

كما يسرني أن أشيد بالجهود المخلصة التي بذلها سلفه سعادة السيد غزالي اسماعيل خلال ترؤسه الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة، معبرا عن شكر وتقدير دولة البحرين له ولبلده الصديق، ماليزيا.

وأغتنم هذه المناسبة لأسجل تقدير دولة البحرين لما قام ويقوم به سعادة السيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، من جهود دؤوبة ومخلصة منذ تعيينه أمينا عاما للمنظمة، ولما يوليه من اهتمام كبير للقضايا الدولية ولعملية إصلاح المنظمة وتأكيد دورها في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. فتجربته العملية والطويلة في هذه المنظمة قد أكسبته خبرة بشؤونها، سواء في مجال السياسة الدولية أو في مجال إدارة أعمالها.

ولا يفوتني في هذا المجال أن أشيد بجهود الأمين العام السابق السيد بطرس بطرس غالي لما قام به من جهود وما حققه من إصلاحات في المنظمة.

لا نعتقد أنه جاءت فترة في تاريخ عالمنا المعاصر أكثر توافقا مع روح الأمم المتحدة، وأصدق تعبيرا عن توجهاتها، من المرحلة الراهنة في تاريخ العالم. ولو لم يتم إنشاء هذه المنظمة قبل نصف قرن بمبادرة تدل على بصيرة ثاقبة من الدول الأعضاء المؤسسين لها في ذلك الحين، لكان لزاما على المجتمع الدولي أن يبادر إلى إنشائها في هذه اللحظة التاريخية الراهنة، لما تتطلبه المستجدات الدولية في مختلف ميادين الحياة الإنسانية من إيجاد منظمة كمنظمتنا هذه مؤهلة، بحكم تكوينها وطبيعتها وميثاقها، للتعاطي مع الشؤون العالمية بروح الأسرة الكبيرة الواحدة التي لم يعد أي شأن في العالم خارجا عن دائرة اهتمامها.

إن الانطباع القائل بأن دور الأمم المتحدة قد غدا هامشيا أو مهمشا بعد انتهاء الحرب الباردة - حتى وإن كان يعبر عن بعض الحالات المحدودة في العمل الدولي والمواقف الدولية - فإنه لا يعبر، في اعتقادنا، بصورة عميقة وشاملة عن طبيعة المرحلة الراهنة من تاريخ العالم، ولا عن تطلعات دولها كافة، وهي التطلعات التي تتطلب منظمة عالمية نشطة وفعالة، ليس في الشؤون السياسية والأمنية فحسب، وإنما بدرجة متزايدة في الشؤون الحضارية والإنمائية والاقتصادية والبيئية والثقافية والفكرية، حيث أن هذه المجالات ذات الطابع غير السياسي غدت تؤثر في أوضاع العالم وحياة شعوبه وتوجهاتها أكثر من القضايا السياسية، بل غدت موضع اهتمام جميع الشعوب والدول، صغيرها وكبيرها بلا استثناء.

تابعنا باهتمام أعمال الفريق العامل التابع للجمعية العامة والمخصص لبحث عملية الاصلاح في الأمم المتحدة، كما اطلعنا على تقرير الأمين العام (A/51/950)، المقدم إلى الجمعية العامة عن تجديد الأمم المتحدة وبرنامج الاصلاح، والذي قدمه في السادس عشر من شهر تموز/يوليه الماضي. وإذ نعبر عن التقدير للأمين العام لجهوده القيمة في عملية الإصلاح، والتدابير والتوصيات التي وردت في تقريره، فإننا نرحب بالإجراءات التي تتخذها الجمعية العامة والتي تعكس التوجه العام للدول الأعضاء من عملية الإصلاح، وتفي بمتطلبات العصر وإرادة الدول الأعضاء.

إن أعمال الفريق العامل المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه تحظى باهتمام وتقدير بلادي، وذلك إثر الزيادة الكبيرة التي طرأت على العضوية في الأمم المتحدة. كما وأن وجود الشفافية في عمل المجلس وبما يمكن الدول الأعضاء في المنظمة الدولية ممن هم خارج عضوية المجلس من الاطلاع على ما يجري فيه، لأمر مهم في عملية الإصلاح.

تتقدم البحرين بترشيحها لعضوية مجلس الأمن لعامي ١٩٩٨-١٩٩٩ في الانتخابات التي ستجرى في هذه الدورة وذلك انطلاقا مما يهيئه لها الميثاق الذي يفتح باب المشاركة أمام جميع الدول الأعضاء حيث يدل تاريخ التطور الحضاري في العالم على أن بلدانا وشعوبا صغيرة استطاعت أن تحقق الريادة والسبق في مجالات التقدم والتطوير والإبداع بما لا يقل عن دور أية أمة كبرى. وإن السياسية المستقلة التي انتهجتها دولة البحرين طوال الـ ٢٦ عاما الماضية منذ انضمامها إلى الأمم المتحدة هي التي أهـّلتها للحصول على تزكية المجموعة الآسيوية لعضوية مجلس الأمن للمقعد غير الدائم المخصص للدول الآسيوية.

وللبحرين سجل حافل من حيث المساهمة الإيجابية في دعم أنشطة الأمم المتحدة وفي مجال مؤازرة حقوق الشعوب في الاستقلال والحرية وتقرير المصير ومناهضة سياسات الفصل العنصري وتصفية الاستعمار. كما أنها شاركت بنشاطات فعالة في منظومة الأمم المتحدة وأجهزتها المعنية بنزع السلاح والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعززت جهود مجلس الأمن في مجال السلم والأمن الدوليين وبخاصة في منطقة الخليج العربي، مما دعا الأمين العام إلى الإشادة والتنويه بهذا الدور في تقريره السنوي عن أعمال المنظمة لعام ١٩٩٦ حيث قال:

"وكان دعم حكومة البحرين لمكتب اللجنة الميداني دعما مرموقا، وهو لا يزال ضروريا لاستمرار شريان الحياة السوقي لأنشطة اللجنة". (A/51/1، الفقرة ٨١٦)

وتستضيف دولة البحرين عددا من المكاتب الإقليمية التابعة للأمم المتحدة إضافة إلى المكتب الميداني للجنة الخاصة، منها مكاتب لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والإعلام.

إن دولة البحرين التي تعتز بحصول ترشيحها لعضوية مجلس الأمن على تزكية الدول الأعضاء في المجموعة الآسيوية والدول العربية ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، التي تنتمي إليها، ليسرها وهي تنوه بالتأييد الشامل الذي حصلت عليه من الدول الأعضاء أن تعلن في حين انتخابها لعضوية المجلس أنها ستعمل كل ما في وسعها وبالتعاون مع الدول الأعضاء للقيام بواجبها نحو تحقيق السلم والأمن الدوليين وتكريس مبادئ الأمم المتحدة الواردة في ميثاقها.

ومن تجربة بلادي في إقليمها ومنطقتها، فإن دورها في التطوير الحضري والثقافي والاجتماعي، وفي تحديث الإدارة والاقتصاد، وفي ترسيخ أسس المجتمع المدني المتقدم، منذ بدايات القرن العشرين، كان وما يزال دورا رائدا يشهد له أي مؤرخ منصف لتاريخ التطور الحضاري في منطقة الخليج.

تبقى مسألة الأمن الإقليمي من الأمور التي توليها دولة البحرين أهمية بالغة لما لها من انعكاسات وتأثيرات خطيرة على أمن واستقرار وسلامة الدول والشعوب. وإن الوضع في منطقة الخليج التي شهدت في السنوات الأخيرة حربين مدمرتين عكرتا صفو أمنها واستقرارها وأخرتا العديد من مشاريع التنمية والبناء فيها يتطلب من كافة دول المنطقة والقوى الدولية ذات المصالح الحيوية فيها أن تحرص على إرساء العلاقات بين دولها وأن تؤيد ذلك الإرساء على مبادئ حسن الجوار والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، مع الإقرار بالسيادة الوطنية لكل دولة. وإن ما تشهده منطقة الخليج من ادعاءات إقليمية ومتطلبات حدودية تهدف إلى تغيير الحدود القائمة أو المتعارف عليها تؤدي إلى زعزعة الأمن والاستقرار في المنطقة. وفي رأينا أن السبيل الأمثل والأحكم لتفادي ذلك هو احترام الوضع الراهن دون مطالبات كلية أو جزئية، وحل ما قد ينشأ عنها من خلافات بالوسائل السلمية التي ترتضيها أطراف الخلاف.

وفي ما يتعلق بالحالة بين العراق والكويت فإن دولة البحرين التي تحرص على استتباب الأمن والاستقرار في

منطقة الخليج لتؤكد على ضرورة استجابة العراق الكاملة لمتطلبات الشرعية الدولية والتزامه بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بما فيها الإفراج عن الأسرى والمحتجزين من الكويتيين ورعايا الدول الأخرى. كذلك فإنها تبدي حرصها التام على وحدة العراق وسلامة أراضيه، ومعارضتها لأي تدخل في شؤونه الداخلية يعد انتهاكا لسيادة دولة عضو في هذه المنظمة. كما وتعبر عن ارتياحها لما يوفره الاتفاق بين الأمم المتحدة والعراق حول مسألة النفط مقابل الغذاء من تخفيف لمعاناة الشعب العراقي الشقيق.

وفي السياق نفسه فإن استمرار احتلال جمهورية إيران الإسلامية للجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة يشكل مصدر قلق واهتمام بالنسبة لدولة البحرين والدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية لما له من انعكاسات خطيرة على أمن واستقرار المنطقة، وتأثير على علاقات حسن الجوار بين دولها.

وانطلاقا من ذلك فإن دولة البحرين تدعو جمهورية إيران الاسلامية إلى الإسراع في الاستجابة لدعوات دولة الإمارات العربية المتحدة لحل قضية هذه الجزر من خلال المفاوضات الثنائية الجادة وغيرها من الوسائل السلمية الممكنة لحل النزاعات بين الدول بالتراضي.

إن ما تتعرض له مسيرة السلام في الشرق الأوسط من نكسات وعوائق تهدد المسيرة السلمية في المنطقة وتعرضها بأكملها للخطر، إنما يعود إلى عدم التزام اسرائيل بالثوابت الأساسية التي قامت عليها هذه العملية منذ مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١، والاتفاقات التي تمخضت عن المفاوضات التي تبعت ذلك بين مختلف الأطراف المعنية. إن الالتزام الثابت بكل ذلك استنادا إلى قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) وتطبيق مبدأ الأرض مقابل السلام، والامتناع عن القيام بأية أعمال تناقض ذلك، يشكل الأساس السليم لإعادة العملية السلمية إلى مسارها الصحيح، بل وتحقيق تقدم على المسارين السوري واللبناني. فلا يمكن تصور سلام عادل وشامل ودائم في المنطقة دون عودة الأراضي المحتلة إلى أصحابها، وإقرار حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس.

فالسلام العادل والشامل يستوجب استعادة الحقوق العربية وفق قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، التي تقضي بانسحاب اسرائيل الكامل من الجولان السوري المحتل وجنوب لبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة، وفي مقدمتها القدس الشريف.

لقد أيدت البحرين مسيرة السلام منذ انطلاقها في مدريد عام ١٩٩١ وشاركت في جميع اللجان التي انبثقت عنها، كما استضافت إحداها وهي لجنة البيئة وذلك دعما منها للتوصل إلى السلام العادل والشامل في المنطقة التي يجب أن يكون الخيار الاستراتيجي لجميع دول المنطقة لأن السلام العادل الذي يعيد الحقوق إلى أصحابها هو الذي يوفر الأمن والاستقرار والرخاء لشعوبها.

إن استمرار الصراع في الصومال قد جلب الخراب والدمار للشعب الصومالي. وإننا نكرر مناشدتنا لكافة الفصائل المتصارعة لتنفيذ جميع الاتفاقات التي تم التوصل إليها، وتوحيد جهودها لإيجاد حل حقيقي ودائم للمشكلة، وذلك صونا لوحدة الصومال وسيادته وسلامة أراضيه واستقلاله السياسي. وفي ما يتعلق بالوضع في أفغانستان فإننا نطالب بوقف فوري للاقتتال الدائر بين أبناء الوطن الواحد، ودعم الجهود المبذولة في هذا الصدد، والتوصل إلى المصالحة الوطنية حفاظا على سيادتها ووحدة أراضيها واستقلالها، بعيدا عن أي تدخل خارجي.

إن دولة البحرين تجدد تأييدها لاتفاقية دايتون للسلام في البوسنة والهرسك، وتطالب بالتنفيذ التام والشامل لها، وتهيئة الظروف اللازمة للعودة الطوعية للاجئين والمشردين بكل سلام وأمان، مما سيعزز المصالحة الوطنية، وصون السلم والاستقرار في المنطقة بكاملها.

إننا إذ نكرر تأييدنا لوحدة جمهورية قبرص واستقلالها وسلامة أراضيها، فإننا نساند جهود الأمين العام للأمم المتحدة الرامية إلى إيجاد تسوية عادلة وعملية، وفق ما جاء في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

لقد شهد مسرح الأحداث الدولية أعمالا إرهابية امتدت آثارها متجاوزة حدود الدول. وقد اتسعت دائرة العنف وحدته بحيث يمكن القول بأن الأعمال الإرهابية هي جرائم موجهة ضد النظام الدولي ومصالح الشعوب الحيوية وأمن وسلام البشرية وحقوق وحريات الأفراد الأساسية. وكان من نتيجة انتشار موجة الإرهاب إزهاق أرواح مئات الأبرياء وتدمير الممتلكات العامة والخاصة مما نتج عنه زعزعة الاستقرار الداخلي وعرقلة التنمية الطبيعية للعلاقات بين الدول. وبناء على ذلك تدعو بلادي المجتمع الدولي إلى العمل من أجل التوصل إلى أفضل الوسائل والسبل التي يمكن من

خلالها القضاء على الجرائم الخطيرة ذات الطابع الإرهابي.

وفي هذا الصدد فإن دولة البحرين لتعرب عن تأييدها لما اتخذته الجمعية العامة في قراريها ذوي الصلة ٤٩/٦٠ و ٥١/٢١٠، وتأمل في تعاون المجتمع الدولي من أجل وضع استراتيجية للتعاون بين الدول لأجل مكافحة الإرهاب، وعدم إيواء المنظمات الإرهابية والسماح لها باستخدام أراضيها ووسائل الإعلام فيها واستغلال أنظمة الحريات المدنية المتاحة لديها ضد دول أخرى.

إن البحرين، الطرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ترى أنه من الضروري تحقيق عالميتها دون تقييدها بأية اعتبارات أو استثناءات. وفي الوقت ذاته تود التأكيد على ضرورة الحفاظ على استمرار المعاهدة والالتزام بأحكامها والسعي لتحقيق مقاصدها لما تمثله من دعامة هامة لاستقرار السلم والأمن الدوليين. وتعتبر قرار مجلس الأمن ٩٨٤ (١٩٩٥)، على الرغم من محدودية ضماناته خطوة أولى إيجابية باتجاه الضمانات الأمنية الشاملة لجميع الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية. وإيمانا من دولة البحرين بضرورة التعاون الدولي في تطهير عالمنا من الأسلحة الفتاكة فقد صادقت في شهر نيسان/أبريل الماضي على اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيمائية. كما أيدت البحرين مبادرة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وكافة أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط إيمانا منها بأهمية تحقيق السلام والاستقرار والثقة بين دول المنطقة.

يمر الاقتصاد العالمي بفترة نمو يتوقع أن يبلغ هذا العام ٣ في المائة وفقا لتقديرات دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم لهذا العام، إلا أن المراقب اليوم للأوضاع الاقتصادية في الدول النامية يدرك مدى الصعوبات الجمة التي تواجهها في النهوض بالمستوى الاقتصادي إلى الحد الأدنى الذي يكفل العيش الكريم لمواطني تلك البلدان.

إن الصلة الوثيقة التي تربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية قد أصبحت ركنا أساسيا لأمن واستقرار المجتمعات، سواء في البلدان النامية أو المتقدمة النمو. ولكن ما نشهده الآن من ازدياد للتوتر الاجتماعي في العديد من مجتمعات البلدان النامية الناشئ عن مشاكل اقتصادية، يؤكد لنا ضرورة الاهتمام بتلك الظاهرة ومعالجتها على المستوى الدولي.

وحينما تعمل الدول المتقدمة على المساهمة في تطوير النظم الاقتصادية للدول النامية فهي لا تساعدها وحدها فحسب وإنما تخلق من الدول النامية شريكا اقتصاديا فعالا يساعد الدول المتقدمة على محاربة آفات البطالة والتضخم والركود الاقتصادي.

إن عدم تحقيق توازن بين القضايا الاجتماعية والاقتصادية وحفظ الموارد اللازمة للتنمية وإدارتها، مع زيادة التركيز على حماية البيئة، قد أدى إلى تقويض التنمية وهي حجر الزاوية في جدول أعمال القرن الحادي والعشرين الذي تم إقراره في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي عقد في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢. وعليه فإنه يتعين تنفيذ الاتفاقات والالتزامات الدولية التي تم التعهد بها في ذلك المؤتمر، وتحديد التدابير التي يلزم اتخاذها للإسراع في تنفيذ هذا الجدول، دون إعادة فتح قضايا تم الاتفاق عليها سلفا. إن المواضيع التي تطرقت إليها الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة التي عقدت في شهر حزيران/يونيه الماضي، والتي شاركت فيها دولة البحرين، من أجل إجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ جدول أعمال القرن الحادي والعشرين، تعد أكثر تفصيلا وتحديدا في سبيل محاربة الفقر وحماية البيئة على الرغم من أنها لم تتوصل إلى النتائج المرجوة منها.

إن الآثار المدمرة التي تتعرض لها البشرية من جراء إساءة استخدام المخدرات والمؤثرات العقلية وإنتاجها والاتجار غير المشروع بها هي من أخطر التحديات التي تواجهها، لذا فإننا نرحب بعقد دورة استثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٩٨، مكرسة لهذا الغرض وتحقيق نتائج ملموسة فيما يتعلق بالأهداف الواردة في القرار ٥١/٦٤، بالنسبة للآثار السلبية والمدمرة على أساس مبدأ المسؤولية المشتركة في التصدي للاتجار غير المشروع بالمخدرات، واتخاذ تدابير جماعية تجاه هذه المشكلة التي تشكل تهديدا مشتركا للمجتمع الدولي.

في ضوء هذا الواقع العالمي الجديد، فإن منظمة الأمم المتحدة ينبغي أن تضطلع بدور أكثر فعالية في توفير الأطر التنظيمية والمنابر لمختلف الدول الأعضاء للإسهام بما لديها من قدرات وإمكانات في صياغة عالمنا المعاصر المتوجه إلى مزيد من التقارب والتفاعل على مختلف أصعدة النشاط الإنساني.

إن هذه المرحلة المتميزة بمتغيراتها المتلاحقة، تتطلب رؤية فكرية مشتركة بين الدول الأعضاء في المنظمة وشعوبها بشأن ما يجب عمله والإعداد له من أجل

مجتمعنا الإنساني المشترك وبما يتجاوز الرؤى الأيديولوجية المتضاربة التي ميزت عالم الحرب الباردة، إضافة إلى ما يتم التنبؤ به بشأن صراع الحضارات. كما أنه من الحيوي والضروري أن توفر الأمم المتحدة المناخ الملائم والإدارة المناسبة التي تجعل منها إلى جانب مهامها الأساسية الأخرى، المنتدى الحقيقي للفكر العالمي الذي تصب فيه مختلف الاجتهادات من شتى أقاليم العالم، وحضاراته وتجاربه، لبلورة رؤية إنسانية شاملة تشجع على التفاهم والسلم والتعاون، بدل البحث عن خصوم وأعداء جدد لهذا الجانب أو ذاك.

كما تتطلب هذه المرحلة توفير الانسجام والتكامل بين مختلف عناصر المد المعلوماتي والفضائي الذي أخذ يغرق المجتمعات في عالمنا من سائر الجهات، ويسبب لها صعوبة في الاستيعاب الذهني وتشويشا في الرؤية، لما يتصف به من كم هائل، وتناقض في المصادر، وتعارض في الأهداف والغايات.

وما لم تتوفر الرؤية المشتركة التي تعيد الانسجام والتوافق لهذا الكم المعلوماتي الهائل، وتتصف بالشمول والاحاطة، فإن عالمنا مهدد بخطر الفوضى الذهنية التي يمكن أن تعيده إلى أكثر العصور اضطرابا وتناقضا في التوجه والرؤية. وليس هناك أداة عالمية مناسبة ومنبر دولي ملائم لمثل هذه المهمة الفكرية الشاملة أنسب من منظمة الأمم المتحدة التي ينبغي أن تمثل هاديا ومرشدا ودليل عمل لمختلف جوانب التعاون الدولي في المرحلة الراهنة، سواء في إطار الأمم المتحدة، أو على الأصعدة الإقليمية والوطنية الأخرى.

وفي إطار التطلع إلى مثل هذه الرؤية الشاملة لأبعاد عالمنا المعاصر، ينبغي التأكيد أن ظاهرة العولمة، إذا كانت ظاهرة طبيعية مقبولة في نطاق التكنولوجيا والعلوم والنظم الإنتاجية والاقتصادية والمعلوماتية، وفيما يتصل بمختلف الأسس المادية للحضارة الإنسانية المشتركة، فإنه سيكون من الحكمة بالمقابل تجنب إخضاع الخصوصيات الروحية والدينية والثقافية والسياسية لمثل هذه العولمة، خاصة بوسائل الضغط والإكراه، لأن ذلك من شأنه أن يغرق عالمنا في الصراع العرقي وصراع الثقافات والديانات على غير طائل. إن التطورات في الجوانب المعنوية من الحضـــارات والنظم لا يمكن أن تتم إلا بالتدرج والاقتناع الذاتي وطبقا لمنطق التطور الداخلي في كل بنية ونظام، بخلاف التطور التقني المادي الذي يأخذ مساره السريع من حضارة لأخرى. وبناء عليه، فإن فرض العولمة بالقسر على أي جانب روحي أو معنوي في أي مجتمع من المجتمعات، خاصة تلك التي يأتيها هذا التيار من خارجها، سيمثل إعادة خاطئة لظاهرة الاستعمار السياسي والثقافي الذي لم يكد العالم يتخلص من إرثه المثقل وآثاره السلبية. وإذا كان لمنظمة الأمم المتحدة دورها المشهود في تصفية ظاهرة الاستعمار القديم، فإننا نأمل أن يكون لها دورها الإيجابي في دفع اتجاه العولمة نحو غاياته الإيجابية والحيلولة دون تحوله إلى اجتياح وحيد الجانب لعالم متعدد الثقافات والحضارات الروحية والمعنوية.

إن مساهمة منظمتنا في إقرار السلم واستقرار العالم والاستمرار في أداء دورها في دعم قضايا السلام والعدالة، وتنفيذ مبادئ الشرعية الدولية، وتفعيل دورها في مجال الدبلوماسية الوقائية وعمليات حفظ السلام، والمساهمة بصورة إيجابية في إيجاد الحلول الناجعة للعديد من القضايا والأزمات، يحتم علينا تقديم كافة وسائل الدعم المادي والمعنوي لها والتعاون معها ومع أجهزتها المتخصصة.

ومن هنا في تقديرنا تبرز أهمية التوصل، في إطار الأمم المتحدة، إلى رؤية فكرية متوازنة تقوم، بالاضافة إلى إبرازها العناصر المشتركة بين الشعوب، على مراعاة التعددية المشروعة بينها في مجال الخصوصيات الروحية والمعنوية والسياسية. وبغير مثل هذه الرؤية المتوازنة، فإن عالمنا ما زال مهددا بأن يبقى عالما غير متوازن، وغير مستقر، وغير آمن.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة بعد ذلك إلى معالي السيد ألكسندر أرزومانيان وزير خارجية جمهورية أرمينيا.

السيد أرزومانيان (أرمينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أبدأ بياني بتهنئة السيد هينادي أودوفينكو بمناسبة انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين. وأثق في أن مهاراته وخبراته الواسعة التي اكتسبها طوال عمله الدبلوماسي الممتاز ستوفر لنا التوجيه اللازم لتحقيق نتيجة ناجحة للدورة.

ولا بد لي أن أنوه أيضا بما قدمه سلفكم سعادة السيد غزال اسماعيل من جهد شخصي ممتاز وإسهام قيم في عمل دورة الجمعية العامة العادية الحادية والخمسين ودورتها الاستثنائية التاسعة عشرة.

وفيما يقترب القرن العشرون من نهايته، من المؤكد أن جميع بلدان العالم، سواء منها المتقدمة النمو أو النامية أو التي تمر بمرحلة انتقال، ستتأثر على نحو ملموس

بالعولمة. فزيادة التخصيص واتساع الأسواق من خلال التجارة، وظهور التقسيم الأوسع للعمل، والتخصيص الأكفأ والأكثر تنوعا للموارد المالية أشياء يرجى منها أن تؤدي إلى زيادة الإنتاجية العامة ورفع مستويات المعيشة. ومع ذلك لن يستفيد بلد ما من هذا الاتجاه على نحو تلقائي أو آلي. إن المهام الرئيسية التي تواجه الحكومات اليوم تتمثل في التنمية وانتهاج سياسات سليمة وإدخال التعديلات الهيكلية اللازمة لمواجهة التحديات والاستفادة من الفرص التي توفرها العولمة.

لقد انصبت الإصلاحات الاقتصادية التي شرعت فيها أرمينيا فور إعلان استقلالها على جميع القطاعات الرئيسية في الاقتصاد، وبصفة خاصة الزراعة، والشركات، والأسعار والأجور، والأعمال المصرفية، والنظم الضريبية ونظم التجارة الخارجية والصرف. وفي نفس الوقت، بدأت الدولة في تأمين حقوق الملكية وإيجاد سلطة قضائية قوية بما يكفل لها القدرة على حماية هذه الحقوق.

وبعد حدوث انخفاض مدمر في الناتج الحقيقي على مدى الفترة من ١٩٩١ إلى ١٩٩٤، أدت إصلاحات الاقتصاد الكلي والإصلاحات الهيكلية المقترنة بالخصخصة إلى استقرار الوضع الاقتصادي في البلاد مع خفض معدلات التضخم فمكنت أرمينيا من تحقيق نمو محسوس في عام ١٩٩٦. لقد حدث تحول في الناتج المحلي الإجمالي لأرمينيا، فبعد أن انخفض هذا الناتج في الفترة من ١٩٩١ إلى ١٩٩٣ بنسبة ٢٥,٣ في المائة في المتوسط، نجده قد حقق منذ ذلك الحين نموا سنويا متوسط نسبته ٦,٣ في المائة. وقد حدث هذا كله على الرغم من الزلزال المدمر الذي أصاب البلاد في عام ١٩٨٨ والنزاع بين ناغورني كاراباخ وأذربيجان، الذي أدى إلى تدفق ما يزيد على ٠٠٠ ٣٠٠ لاجئ والمشاكل المستمرة التي نواجهها في الحصول على إمدادات مستقرة من الطاقة والمواد الصناعية بسبب الحصار الذي تفرضه أذربيجان المجاورة لنا.

لقد تزامنت هذه التغييرات الأساسية مع اعتماد برنامج إصلاح متوسط الأجل للاقتصاد الكلي يدعمه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وتتمثل الأهداف الرئيسية لعام ١٩٩٧ في تحقيق معدل نمو سنوي في الناتج المحلي الإجمالي يبلغ حوالي ٦ في المائة، ومواصلة وقف معدل التضخم على مدى العام كله بحيث لا تتجاوز نسبته ١٠ في المائة، وزيادة مستوى الاحتياطي الإجمالي للنقد الأجنبي إلى ما يعادل قيمة الواردات خلال فترة ٢,٨ من الأشهر.

وستتخذ حكومة أرمينيا تدابير عديدة خلال فترة البرنامج لمواصلة تحسين تصويب مزايا شبكة الأمان الاجتماعي والتخفيف من حدة الانخفاض الحاد في مستويات الاستهلاك المتوسط وتحسين توزيع الدخل.

وبالنسبة لأرمينيا وكل البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، أدى التحرك صوب أسعار السوق العالمية إلى تدهور معدلات التبادل التجاري تدهورا شديدا. إن إدخال نظام تحويل العملات وحدوث زيادة ملحوظة في الاقتراض الخارجي بدأ يتسبب في قيام حالات متكررة من الديون الخارجية لا يمكن أن تدوم. وأصبحت الموارد المطلوبة بشكل ملح لتحديث الهيكل الصناعي للوصول به إلى المستويات القادرة على المنافسة الدولية ولتحسين الهيكل الأساسي العام تتجاوز كثيرا القدرات المحلية على الادخار. وتبرز هذه الحالة ضرورة قيام مجتمع المانحين بمعالجة أشمل لاحتياجات البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، وينبغي ألا يُسبب ذلك أي انخفاض في تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى العالم النامي.

وفي هذا السياق، ترحب أرمينيا باعتماد الجمعية العامة "لخطة للتنمية" في وقت سابق من هذا العام باعتبارها من الوثائق الرئيسية التي ينبغي أن تكون من بين المبادئ التوجيهية لعمل منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات التابعة لها لتعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية. ونؤيد كذلك التقييم الذي أجري للأحوال السائدة في أفريقيا، وأقل البلدان نموا، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية باعتبارها تمثل "حالات حرجة ومشاكل خاصة" في إطار خطة للتنمية، ونأمل في أن يولي المجتمع الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة قدرا أكبر من الاهتمام لهذه القضايا التي تُشكل شاغلا أساسيا لنا.

ولا بد من تكثيف التفاعل القائم بين الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، على أن يشمل ذلك الصعيد الميداني بشكل خاص. ويمكن تركيز الجهود المشتركة، لا سيما ما يتعلق منها بالمجالات التي يحتاج فيها المستثمرون الخاصون إلى التشجيع، والتي إذا خلت من هذا الدعم المؤسسي العام لتردد هؤلاء المستثمرون في الالتزام بتقديم رأس مال طويل الأجل. كما أن الجهود الحكومية الدولية المناسبة لمتابعة وتنفيذ قرارات ومقررات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي المناظرة قادرة على أن تيسر هذه العملية.

ومن المجالات الأخرى ذات الأهمية الاستراتيجية التي ينبغي للأمم المتحدة أن تزيد من تعزيز مصداقيتها فيها التنمية المستدامة والقضايا البيئية المتصلة بها. ونحن نسلم بصحة النتيجة التي خلصت إليها الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة المكرسة للاستعراض والتقييم الشاملين لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، باعتبارها خطوة هامة للنهوض بتنفيذ الاتفاقات البيئية الدولية الرئيسية على الصعيدين العالمي والإقليمي.

إن عناصر الإصلاح الاقتصادية والديمقراطية متكاملة يترابط كل منها بالعناصر الأخرى ترابطا شديدا. وتعني الحرية السياسية والاقتصادية المزيد من القابلية للتنبؤ، والمزيد من الشفافية، والمزيد من الطابع الدستوري، كما تعني قدرا أقل من الطابع التمييزي وقدرا أقل من التعرض للفساد في مجال صنع القانون وإنفاذه.

إننا ندرك أن الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، وفرص وصول الجميع إلى المعرفة والمعلومات وبلوغ مستوى رفيع من الوعي العام هي شروط مسبقة للتنمية الاجتماعية المستدامة. ونرحب بجهود الأمين العام لتوطيد دور حقوق الإنسان في إطار منظومة الأمم المتحدة.

وترى أرمينيا أن تقرير المصير حق من حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف. وفي هذا الصدد، لا يزال النزاع بشأن ناغورني كاراباخ يشغل بال حكومة أرمينيا. وعلى الرغم من المفاوضات المركزة التي جرت في السنوات العديدة الماضية، واستمرار وقف إطلاق النار لفترة تزيد على ثلاثة أعوام، والجهود المكثفة التي بذلها المجتمع الدولي ما زالت عملية السلام في ناغورني كاراباخ تُعاني من عدم إحراز أي تقدم جاد فيها، وعقدت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا قمة لشبونة في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، التي كان من المتوقع أن تمعن النظر في عملية السلام، وتوطد وقف إطلاق النار، وتتيح زخما لتحقيق تقدم كبير ممكن هذا العام، ولكنها أخفقت في تحقيق الغرض المقصود. وهذه القمة بدلا من ذلك، بمحاولتها أن تفرض سلفا الوضع النهائي لناغورني كاراباخ، دفعت بأذربيجان إلى أن تتشدد في موقفها على نحو غير ضروري، وقللت إلى أدنى حد إمكانية التوصل إلى حل وسط يقبله الطرفان. ونحن نرى أن الوضع النهائي لناغورني - كاراباخ ينبغي التفاوض بشأنه بين الطرفين المعنيين مباشرة، ولا تمليه أطراف خارجية مهتمة بالموضوع.

وتقدر أرمينيا الجهود التي بذلت بالأمس القريب من جانب الرؤساء المشاركين لفريق مينسك للتوصل إلى حل وسط والتي تجلت في بيان دينفر لرؤساء جمهورية البلدان الثلاثة المشاركة في رئاسة ذلك الفريق. وقد قدمت أرمينيا ردا مفصلا على المقترح المقدم من رؤساء فريق مينسك أصرت فيه على ضرورة تأمين الحريات المعترف بها بشكل عام لسكان ناغورني - كاراباخ وكذلك ضمان أمن هؤلاء السكان حتى لا يتعرض بأي حال وجودهم المادي وسيطرتهم على إقليمهم ومصيرهم للتهديد.

وترى أرمينيا أن الحل المقبول لكل الأطراف المعنية أساسي لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين في المنطقة ولتنشيط النمو الاقتصادي والرخاء في أرمينيا وأذربيجان وناغورني - كاراباخ. ولا يزال بلدي ملتزما بتسوية تفاوضية لهذا الصراع، وسيواصل مشاركته البنّاءة في عملية السلام. غير أننا نحث أذربيجان على أن تتفاوض مباشرة مع المسؤولين المنتخبين من ناغورني - كاراباخ لأننا نؤمن إيمانا قويا بأنه لا يمكن التوصل إلى حل نهائي بدون المشاركة المباشرة لكاراباخ في المداولات بشأن وضعها السياسي.

وتشارك جمهورية أرمينيا بنشاط في ميداني تحديد الأسلحة ونزع السلاح. ونؤكد من جديد التزامنا بالتنفيذ الكامل لأهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتحقيقا لهذه الغاية، ترحب أرمينيا ببرنامج الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن تعزيز فعالية نظام الضمانات وتحسين كفاءته. وقد أعربنا من قبل عن استعدادنا لإبرام بروتوكول تكميلي لاتفاق الضمانات مع الوكالة.

وفي العام الماضي وقّعت الأغلبية الساحقة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونحن نضم صوتنا إلى صوت المجتمع الدولي في دعوة جميع الدول إلى توقيع هذه المعاهدة والتصديق عليها لضمان دخولها حيز النفاذ في وقت مبكر.

وكانت اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية من الانجازات التاريخية الأخرى التي تحققت في ميدان نزع السلاح العالمي. وستقوم أرمينيا، باعتبارها من الأعضاء المؤسسين لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بالدعوة إلى التنفيذ الكامل والفعال لهذه الاتفاقية.

وتؤيد أرمينيا أيضا الجهود التكميلية - من خلال عملية أوتاوا - التي تستهدف تحقيق حظر كامل للألغام الأرضية المضادة للأفراد. ونحن ندرك أهمية التوصل إلى

حلول تكنولوجية للكشف عن الألغام وتطهيرها. كما نؤيد تمام التأييد البرامج المتعلقة بتقديم المساعدة لضحايا الألغام.

وينبغي أن يُصبح إصلاح مجلس الأمن عنصرا هاما آخر من الإصلاح الشامل في إطار الأمم المتحدة. وتؤيد أرمينيا المناقشات الجارية بشأن تحسين الطابع التمثيلي لمجلس الأمن. ونحن نحبذ التوسع في عضوية الفئتين - الدائمة وغير الدائمة. لكن الزيادة في عضوية المجلس بينما تقوي قدرته، فإنها ينبغي أن تضمن أيضا كفاءته في عملية صنع القرارات. ونرى أنه ينبغي أن تخصص خمسة مقاعد جديدة للعضوية الدائمة في مجلس الأمن كيما يُعبر بشكل أفضل عن الواقع السياسي والاقتصادي الحالي. ويجب أن ينطوي هذا الترتيب الجديد على تحسين تمثيل بلدان أفريقيا وآسيا ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. ونؤيد أيضا رغبة ألمانيا واليابان في الحصول على مركز عضو دائم في مجلس الأمن.

وفيما يتعلق بالمقاعد غير الدائمة، نرى أن عملية توسيع المجلس يجب أن تأخذ في الاعتبار المصالح المشروعة لمجموعة بلدان أوروبا الشرقية التي زاد عدد أعضائها أكثر من الضعف في السنوات الأخيرة.

وترحب حكومة أرمينيا بمقترحات الأمين العام لإصلاح الأمم المتحدة. ونؤيد تمام التأييد جهوده الجديرة بالثناء الرامية إلى صقل هيكل هذه المنظمة وتبسيط عمليات منظومتها وجعلها أكثر مرونة وقدرة على الاستجابة بشكل ملائم وحسن التوقيت للتحديات التي تواجه عالمنا المعاصر. وتُشكل هذه المقترحات أساسا متينا لإجراءات فورية وللمزيد من المفاوضات والمداولات التي تجريها الجمعية العامة. وثمة حاجة قوية إلى توطيد المحاولات التي تبذلها حاليا منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء لتعديل المنظمة وتطويرها. وينبغي في الوقت نفسه أن نتلافى قصر تقييم هذه الإصلاحات على النهج المالي أو النهج الإداري فحسب. فالإصلاح لا بد أن يؤدي إلى تمكين الأمم المتحدة من أن تحقق بمزيد من الفعالية الولايات والأولويات المجسَّدة في الميثاق.

وختاما، اسمحوا لي بأن أؤكد للجمعية العامة أن أرمينيا، التي تعي تماما أهمية أمم متحدة فعالة ونشطة، تلتزم بالمساهمة بنصيبها في تقوية هذه المنظمة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد عبد الرحيم الزواري، وزير الشؤون الخارجية في تونس.

السيد الزواري (تونس): السيد الرئيس، إنه لمن دواعي سعادتي أن أتقدم لكم في البداية بأحر التهاني بمناسبة توليكم رئاسة الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وإننا لعلى يقين بأن ما تمتازون به من حنكة وتجربة وتضلع في الشؤون الدولية سيكون لكم سندا في القيام بالمهمة السامية التي أنيطت بعهدتكم وخير ضمان لنجاح أشغال هذه الدورة.

وإن اختياركم للاضطلاع برئاسة الجمعية العامة يعكس التقدير الخاص الذي يحظى به بلدكم الصديق، جمهورية أوكرانيا، لدى المجموعة الدولية لما ينتهجه من سياسة رشيدة قوامها الاعتدال والاتزان ولما يبذله من جهود من أجل تكريس مبادئ السلم والعدل والتعاون كعماد للعلاقات بين الدول.

ولا يفوتني بهذه المناسبة أن أعرب عن جزيل الشكر والتقدير لسلفكم، سعادة السيد غزالي اسماعيل، الذي تميز طيلة رئاسته للدورة السابقة للجمعية العامة بتفانيه وإخلاصه في أداء مهامه، ولعب دورا مرموقا من أجل إصلاح منظمة الأمم المتحدة وإعادة هيكلتها وتكييفها مع ما طرأ على العالم من متغيرات وإعدادها لدخول القرن الواحد والعشرين بمزيد النجاعة والفعالية.

إن إصلاح منظمة الأمم المتحدة وإعادة هيكلتها يحتل، بدون شك، صدارة المواضيع المطروحة على أشغال هذه الدورة، سيما وأن الأمين العام، السيد كوفي عنان، قد أوفى بالالتزام الذي قطعه على نفسه حال توليه منصبه بأن قدم تقريره عن عملية الإصلاح الذي تضمن العديد من التدابير والتوصيات الهامة بالنسبة إلى مستقبل المنظمة.

ويطيب لي أن أنوه بما قام به الأمين العام السيد كوفي عنان في الفترة الوجيزة منذ اضطلاعه بمهامه السامية من مبادرات واقتراحات جريئة لإصلاح الأمانة العامة وترشيد أدائها.

وإن تونس، التي شاركت بشكل فعال في المناقشات التي دارت في مجموعات العمل المختلفة حول العملية الإصلاحية، لتؤكد على الأهمية الكبرى التي تكتسيها المسائل التي تعرض لها الأمين العام في تقريره، سواء ما تعلق منها بمجالات اختصاصه في إحكام التنسيق بين

مختلف الدوائر في الأمانة العامة من ناحية، وبين المنظمة ووكالاتها المتخصصة من ناحية أخرى، أو ما اتصل منها بمجال عمل المنظمة، مما يعود النظر فيه إلى الجمعية العامة لاتخاذ ما تراه بشأنها من قرارات.

ولا شك أن المجموعة الدولية تحدوها الإرادة الصادقة في إعطاء عملية الإصلاح دفعا قويا يمكن المنظمة من أداء المهام التي حددها الميثاق سواء لتحقيق الأمن والسلم في العالم أو لتوفير أسباب التنمية المستديمة، وهما هدفان متلازمان ومتكاملان.

وفي اعتقادنا، فإن أسبق الأولويات للإصلاح تتمثل في التركيز على دور الأمم المتحدة في النهوض بالتنمية وتخفيف حدة الفقر والقضاء على جذوره العميقة وذلك بتوفير الإمكانيات الضرورية لهذه الغاية حتى تتمكن البلدان النامية من تحقيق نموها الاقتصادي والاجتماعي، ومجابهة التحديات المصيرية التي تفرضها العولمة واقتصاد السوق.

فبالرغم مما حققه التقدم التكنولوجي وعولمة الاقتصاد من رخاء وازدهار لبعض البلدان دون غيرها، لا تزال هناك اختلالات قائمة في الاقتصاد العالمي من شأنها عرقلة جهود التنمية في البلدان النامية وتهديد الاستقرار الدولي. ونحن نرى من الضروري أن تحظى هذه الأوضاع بالأولوية في البرامج والأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة حتى يتسنى تضييق الفجوة بين الدول ودفع التعاون الدولي في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز قدرة المنظمة على الانجاز الفعلي والناجع في هذا السبيل.

وإن تونس لتشدد على ضرورة دعم دور منظمة الأمم المتحدة في هذا الميدان لتنمية وتعزيز صلاحيات الجمعية العامة فيما يتعلق بوضع سياسات التعاون ومتابعة تنفيذها. فهي تبقى الفضاء الأمثل لذلك في إطار المجتمع الدولي. وهو ما يستدعي كذلك إيفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية حيالها حتى تتوفر الإمكانيات الضرورية لإنجاح عملية الإصلاح وإنجاز البرامج الأممية المختلفة من ناحية، وترشيد استغلال الموارد وتوظيفها التوظيف الأمثل من ناحية أخرى.

وفي هذا الصدد، تؤكد تونس مرة أخرى مساندتها لإعادة هيكلة مجلس الأمن بما يكفل تمثيلا أعدل في هذا المجلس للدول الأعضاء، لضمان مصالح الدول النامية في إطار التكافؤ بين جميع الدول الأعضاء بما يكرس روح الميثاق ويجسم مبادئه. وفي هذا الخصوص فإن بلادنا تذكر بالمطلب المشروع للدول الأفريقية، الذي صدر عن قمة منظمة الوحدة الأفريقية المنعقدة بتونس في حزيران/يونيه ١٩٩٤، والذي أكدته قمة هراري لهذه المنظمة مؤخرا، بإسناد مقعدين دائمين للقارة الأفريقية تتناوب عليهما دولها.

ومن الضروري أيضا مواصلة تحسين طرق العمل المتبعة في مجلس الأمن واعتماد الإجراءات التي جاءت في النظام الداخلي للمجلس بما يكرس المشاركة الفعلية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة ويؤكد المسؤولية الجماعية في حفظ الأمن والسلم في العالم.

إن الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين والقضاء على بؤر التوتر والنزاعات والحروب التي لا يزال يشهدها العديد من المناطق في العالم تظل، بالتوازي مع قضايا التنمية، في صدارة اهتمامات المجموعة الدولية، وتستدعي عملا دؤوبا ومتابعة متواصلة من طرف منظمة الأمم المتحدة.

وفي هذا السياق، تؤكد تونس على أهمية الدور الذي يجب على الأمم المتحدة القيام به في خصوص الوضع في الشرق الأوسط وما يشهده من تطورات خطيرة، وهي المنظمة التي واكبت منذ نشأتها القضية الفلسطينية والتي تضطلع بمسؤولية خاصة تجاه الشعب الفلسطيني بداية من قرار التقسيم وحتى وضع المبادئ الضرورية لحل سلمي للنزاع العربي الإسرائيلي.

وإن تونس، التي وقفت إلى جانب الشعب الفلسطيني من أجل استرداد حقوقه المشروعة واحتضنت منظمة التحرير الفلسطينية طيلة ١٢ عاما، وواكبت من موقع حيادي مسيرة السلام بالشرق الأوسط واضطلعت، بهدي من رئيسها، بدور تاريخي في انطلاقها ودعم كل مراحلها، بدءا بالاتصالات الأولى بين الأطراف المتنازعة، ومرورا بمؤتمر مدريد واتفاقيات أوسلو وواشنطن والقاهرة، وشاركت في المفاوضات متعددة الأطراف، تعبر عن عميق انشغالها واستيائها إزاء تعطيل هذه المسيرة وتجميد الاتفاقيات التي قامت عليها، وإزاء عودة مخاطر الصراع والعنف وعدم الاستقرار إلى المنطقة.

وبقدر ما نستنكر سياسة فرض الأمر الواقع والتنصل من الالتزامات والاتفاقيات المبرمة والإجراءات أحادية الجانب التي تنتهجها الحكومة الإسرائيلية ببناء المستوطنات في القدس وخارجها وهدم المنازل وسحب الهويات وفرض العقوبات الجماعية على الشعب الفلسطيني واحتجاز أمواله ومواصلة محاصرته وغير ذلك من الممارسات التعسفية، فإننا نؤكد الدعوة إلى العودة

إلى المرجعية التي انبنت عليها المسيرة السلمية منذ انطلاقها وخاصة مبدأ "الأرض مقابل السلام" واحترام الشرعية الدولية المتمثلة في قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. كما ندعو إلى تطبيق كافة بنود اتفاقيات المرحلة الانتقالية من إعادة الانتشار الثانية وفتح الممر الآمن بين الضفة الغربية وقطاع غزة وفتح المطار والميناء وإطلاق سراح المساجين والشروع في مفاوضات الحل النهائي حسب الرزنامة المتفق عليها.

لقد استنكرت المجموعة الدولية سياسة الحكومة الإسرائيلية الحالية خاصة من خلال اجتماعات مجلس الأمن والدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة في جلساتها الثلاث المتعاقبة بشأن بناء المستوطنات في القدس والأراضي الفلسطينية المحتلة وذلك بالنظر لما خلّفته هذه السياسة من شعور بالإحباط لدى الشعب الفلسطيني أولا ولدى الرأي العام الدولي بصفة عامة وما ولّدته من عنف تتحمل إسرائيل مسؤوليته وما تسببت فيه من خيبة أمل شديدة بعد الانفراج الذي شهدته المنطقة.

وإن تونس لتدعو المجتمع الدولي، وراعيي السلام بالخصوص، إلى التحرك السريع والحازم لإنقاذ السلام واستبعاد المخاطر المحدقة بالمنطقة وليسترد الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة في إقامة دولته المستقلة على أرضه وعاصمتها القدس الشريف، وتسترجع كل من سوريا ولبنان أراضيهما المحتلة.

وإذ نسجل بارتياح استئناف المساعي الأمريكية لإنقاذ المسيرة السلمية وآخرها ما تم بالأمس هنا بنيويورك بين الأطراف المعنية، وإذ نسجل كذلك السعي من أجل إعادة الثقة بين الأطراف المعنية بما يساعد على تجاوز الأزمة الحالية والتوصل إلى تسوية عادلة للقضية الفلسطينية ولمجمل النزاع العربي الإسرائيلي فإننا نعتبر أن ما تحقق إلى حد الآن لإنقاذ المنطقة من مخاطر التوتر والنزاع ما يزال دون المأمول فيه بكثير.

إن تونس تأسف لما تتعرض له وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى من مصاعب مالية تحول دون قيامها بمهامها على الوجه المطلوب في التخفيف من معاناة الشعب الفلسطيني.

وإننا إذ نؤكد على المسؤولية الدولية في قضية اللاجئين الفلسطينيين، فإننا نهيب بالمجموعة الدولية أن تقدم لوكالة إغاثة اللاجئين المساعدة المنتظرة منها حتى تواصل القيام بمهامها. ونناشد الدول المانحة الالتزام بالمساهمات المالية في ميزانية الوكالة والتعهد بتسديدها والرفع في تلك المساهمات وفقا للتزايد الطبيعي للاجئين بما يمكّن من إخراج الوكالة من الأزمة المالية الخانقة التي تردت فيها.

إن وعي تونس بأهمية التجمعات الاقتصادية والجغرافية في عالمنا اليوم لرفع تحديات العولمة والتحولات التي نشهدها في هذا العصر يدفعنا إلى مواصلة العمل بكل عزم وجد لاستكمال بناء اتحاد المغرب العربي الذي يمثل مطلبا لشعوب منطقتنا وهدفا نعمل معا مع قادة الدول المغاربية الشقيقة لتجسيمه.

وإن هذا الخيار الاستراتيجي بالنسبة إلى مستقبل شعوب المنطقة وتعاونها مع محيطها المباشر يتعزز بما تسعى إليه بلادنا بدفع من رئيسها، الرئيس زين العابدين بن علي، من أجل إقامة فضاء أوروبي متوسطي يكون إطارا للتعاون بين الدول المطلة على ضفاف الحوض المتوسطي والتضامن بين شعوبها والحوار الثقافي والاجتماعي في ظل ما نؤمن به جميعا من قيم نبيلة ومبادئ سامية. وقد قامت بلادنا في هذا المضمار بدور متميز لإنجاح مختلف اللقاءات والندوات التي تمت على هذا المسار، بدءا باللقاء التحضيري لوزراء الخارجية ببلدان المنطقة في طبرقة بالجمهورية التونسية ثم مؤتمر برشلونة والمنتديات التي تلته. وقد جسمت بلادنا هذا الخيار بإبرام عقد للشراكة والتبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي منذ سنة ١٩٩٥.

ونحن نعتقد أنه أصبح من المتأكد التجاوب مع ما تبديه الجماهيرية العربية الليبية من استعداد لتسوية قضية لوكربي تسوية عادلة ومشرفة في إطار ما تقدمت به جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية وحركة عدم الانحياز من مقترحات كفيلة بتيسير التوصل إلى حل سلمي على أساس الشرعية الدولية وبرفع المعاناة عن الشعب الليبي الشقيق من جراء الحظر المفروض عليه، وبما يسهم في دعم الاستقرار في هذه الجهة من المنطقة المتوسطية.

وهي مناسبة ندعو فيها من ناحية أخرى إلى إنهاء حالة المعاناة التي يعيشها الشعب العراقي منذ عدة سنوات. ونعبّر فيها عن أملنا أن يسود العلاقات في منطقة الخليج احترام سيادة جميع دول المنطقة وحرمة أراضيها ووحدة ترابها تطبيقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وفي هذا السياق فإن تونس تؤكد من جديد تضامنها مع دولة الإمارات العربية المتحدة في جهودها

السلمية من أجل استعادة جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى.

إن نجاح منظمة الأمم المتحدة في تحقيق الأمن والسلم الدوليين لا يرتكز فقط على عمليات السلام والدبلوماسية الوقائية وحل النزاعات بطرق سلمية، بل يستدعي أيضا تقدم إنجازاتها في مجال نزع السلاح. فعلى الرغم من انقضاء الحرب الباردة وتحقيق العديد من النتائج الإيجابية خاصة في ميدان الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل، لا يزال هذا النوع من الأسلحة، النووية منها على وجه الخصوص، يمثل خطرا يتهدد البشرية جمعاء.

وإن تونس التي صادقت على جميع الاتفاقيات الدولية التي أبرمت في هذا المجال تجدد الدعوة إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وكافة أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط التي أيدتها كافة دول المنطقة - بانضمامها إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية - وباستثناء إسرائيل التي لم تصادق على تلك المعاهدة ولم تضع منشآتها النووية تحت نظام المراقبة الدولية مما يهدد أمن المنطقة وسلامتها.

ما تزال العديد من مناطق العالم تمزقها الحروب والنزاعات وتتعرض شعوبها إلى المآسي والعناء نتيجة انعدام الاستقرار والأمن واستمرار الخصاصة والفقر.

ولكننا نسجل بارتياح أنه بالرغم من استمرار بؤر التوتر وعدم الاستقرار في بعض أنحاء أفريقيا تشهد هذه القارة بداية صحوة حقيقية على طريق إعادة استتباب الأمن وتنشيط النمو الاقتصادي في العديد من الجهات والبلدان الأفريقية.

وإذ تبارك تونس تطور الأوضاع في أفريقيا والعزم الصادق الذي يحدو الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية لمواصلة الاصلاحات التي شرعت فيها، سواء على مستوى إعادة هيكلة اقتصادياتها أو ترسيخ الديمقراطية فيها، فإنها تؤكد الدعوة التي توجه بها سيادة الرئيس زين العابدين بن علي في العديد من المرات إلى المجموعة الدولية لزيادة العناية بقضايا القارة حتى يتم القضاء نهائيا على بؤر التوتر المتبقية فيها، ويستتب الأمن والاستقرار في كافة أرجاء القارة، وتنصرف شعوبها للعمل والتنمية الاقتصادية.

وفي هذا الإطار، يتنزل دور الأمم المتحدة منزلة أساسية لمساعدة الدول المعنية على تجاوز هذه الصعوبات والتحديات. وهذا الدور يندرج في الحقيقة في إطار المسؤولية الرئيسية التي تضطلع بها منظمتنا العالمية في الحفاظ على الأمن والسلم، وهو ما يؤكد على أنه لا بديل عن الأمم المتحدة في هذا المجال. إلا أن ذلك لا ينقص في شيء الأهمية التي يجب إسنادها لعمل المنظمات الإقليمية التي بدأ دورها يتنامى في السنوات الأخيرة وأصبح لها تأثير واضح وملموس.

وإن بلادنا تؤكد في هذا الخصوص أهمية الدور الموكول إلى آلية فض النزاعات والوقاية منها التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية في كل المسائل المتعلقة بأمن القارة الأفريقية واستقرارها.

وهذا لا يمنعنا بطبيعة الحال من تأييد ومساندة أية مبادرة دولية تنسجم مع هذا المبدأ الأساسي وتدعم الجهود الأفريقية في مجال المحافظة على السلم والأمن في قارتنا.

ونحن نبارك سعي الأمانة العامة للأمم المتحدة لدفع التعاون والتشاور مع منظمة الوحدة الأفريقية من أجل تدعيم قدرة هذه الأخيرة في مجال الوقاية من النزاعات وحفظ السلام.

وقد عبرت العديد من البلدان الأفريقية، ومن بينها تونس، عن استعدادها للمشاركة في الترتيبات الخاصة بإنشاء قوات احتياطية لحفظ السلام، مؤكدة بذلك إرادتها في المساهمة في المجهودات الأممية الرامية إلى تحسين طرق تنظيم العمليات السلمية الأممية.

ولا ريب في أن تطوير التعاون الدولي، خصوصا فيما يتعلق بالتكوين وتوفير المعدات، من شأنه أن يضمن نجاح نظام القوات الاحتياطية بحيث تصبح الأساس في إحداث القوات الأممية لحفظ السلام.

ونحن نؤكد في هذا المجال ما دأبت عليه تونس من حرص على الاسهام الفعلي فيما تبذله منظمة الأمم المتحدة من جهود في الحفاظ على الأمن والسلام في العالم. فقد شاركت بلادنا بأفواج عسكرية ومدنية في العديد من عمليات حفظ السلام الأممية انطلاقا من الكونغو في بداية الستينات، وفي عمليات مماثلة أخرى في العديد من الدول الأفريقية وفي كمبوديا، والبوسنة والهرسك، وكرواتيا، ومؤخرا في هايتي، مجسمة بذلك إيمانها بالعمل الأممي والتعاون في إطار هذا العمل.

وستواصل تونس دعمها ومساندتها لعمليات حفظ السلام الأممية كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

لقد حرصت تونس، في نطاق مجابهة التحديات التي تفرضها العولمة والتفتح على الاقتصاد العالمي، على إدخال إصلاحات جوهرية ومتكاملة في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتحقيق توازن المجتمع وسلامته وتضامن أفراده، وبالتالي إزالة العوامل السلبية التي قد تحول دون ذلك والمتمثلة في الإقصاء وإهمال البعد الإنساني في التنمية أو ما قد يحدث من هوة بين الفئات الاجتماعية من جراء تفاوت نسق التنمية داخل المجتمع الواحد.

ونحن نعتقد أن التنمية الشاملة لا تتحقق إلا إذا توفرت للفئات الضعيفة من المجتمع الشروط الكفيلة بإدماجها في الحركة الاقتصادية. وهذا يحتم ضرورة العمل على اقتلاع جذور الفقر والخصاصة والتهميش في نطاق الحرص على تعزيز التضامن والتآزر بين أفراد المجتمع على المستوى الوطني ودعم الجهود المبذولة من أجل ذلك على المستوى الدولي.

لقد كانت الذكرى الخمسون لقيام الأمم المتحدة فرصة أكد فيها رؤساء الدول الأعضاء العزم على تنشيط دور المنظمة وإكساب عملها مزيدا من الحركية في الوقت الذي تتشعب فيه قضايا الأمن والتنمية والبيئة وتستدعي تضافر الجهود وإرادة صلبة لمواجهتها بما يحقق الرقي والرخاء والازدهار للجميع.

ختاما، إن نجاح المنظمة يبقى متوقفا على العمل بمقتضى الأهداف والمبادئ التي جاء بها الميثاق ومرتبطا بالتزام جميع الدول كبيرها وصغيرها بتنفيذ ما يصدر عنها من قرارات تعتمد قيم الحرية والكرامة والعدل، وبذلك نستجيب لطموحات شعوبنا التى تمثل السند الضروري لضمان حيوية المنظمة وقدرتها على التجدد والدوام ورفع التحديات التي ستواجهها الإنسانية ونحن على مشارف قرن جديد، هو القرن الحادي والعشرون.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الاسبانية): المتكلم التالي هو نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في تركمانستان، معالي السيد بوريس شيخمورادوف، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد شيخمورادوف (تركمانستان) (ترجمة شفوية عن الروسية): اسمحوا لي أن أهنئ السيد أودوفينكو، وزير خارجية أوكرانيا، على انتخابه لمنصب رئيس الجمعية العامة. إن انتخابه دلالة على الاعتراف بمكانة أوكرانيا العظيمة في العالم وما تحظى به سياستها الخارجية من احترام وثقة، كما أنه اعتراف بالمناقب الشخصية والمهنية للرئيس الجديد.

ونحن ممتنون امتنانا صادقا للسفير غزالي اسماعيل لقدرته الدبلوماسية المرموقة وأدائه الكفؤ لمهام الرئيس في الدورة السابقة للجمعية العامة.

واسمحوا لي، بادئ ذي بدء، أن أعرب عن ارتياحنا للتقرير الذي قدمه الأمين العام. وهو وثيقة إبداعية محددة تخلو من الكثير من أوجه الضعف التي كانت تتسم بها الوثائق المماثلة في الماضي. وتؤيد تركمانستان برنامج الأمين العام الرامي إلى إصلاح منظومة الأمم المتحدة بأسرها، وأساليب عمل هيئاتها - وبصفة خاصة الأمانة العامة وضمان توافق الموارد المالية للمنظمة مع أنشطتها المخططة.

ونحن نشاطره الاستنتاج الوارد في التقرير ومؤداه أن إصلاح الأمم المتحدة ينبغي أن يكون جذريا لا تدريجيا. ومع ذلك نرى أن الإصلاحات لا ينبغي أن يتخذ تنفيذها صورة التغيير الثوري الكامل خاصة عندما يتصل الأمر على سبيل المثال بمجلس الأمن الذي ينبغي أن يظل، بعد أن يصبح أكثر تمثيلا، هيئة تعمل بفعالية ولا تنتزع دور الجمعية العامة.

ونرى أن أي زيادة رشيدة لعدد الأعضاء الدائمين لمجلس الأمن لا بد أن تشمل في المحل الأول ضم دول مثل اليابان وألمانيا - مع حصولها على كل الحقوق والصلاحيات المقابلة - لأن بوسعها أن تقدم إسهاما بناء وأن تظهر موضوعية سياسية أكبر تجاه عمل مجلس الأمن.

وثمة مسألة هي مثار اهتمام وقلق خاص لتركمانستان ولجميع بلدان المنطقة ألا وهي مسألة أفغانستان. ويسرنا أن نلاحظ أن هذه المسألة تشغل مكانا يزداد بروزا في جدول أعمال الأمم المتحدة وفي أنشطة وكالاتها وهيئاتها المخصصة ومجلس الأمن. ونحن نشعر بامتنان خاص للأمين العام لما يبذله من جهود دؤوبة لإعطاء زخم جديد للتسوية فيما بين الأفغانيين. وفي هذا الصدد، نعلق أهمية خاصة على جهود المبعوثين الخاصين للأمين العام السيد نوربرت هول والسيد الأخضر الإبراهيمي. وقد شاركت تركمانستان في تنفيذ برامج صنع السلام في المنطقة وذلك باستضافتها سلسلة من المحادثات بين الطرفين الطاجيكيين، واشتراكها مع الأمم المتحدة في تنظيم مؤتمر دولي رئيسي لتقديم المساعدة الإنسانية الى

أفغانستان. وتؤيد تركمانستان بعزم - وستدعم بكل ما في وسعها - عقد مؤتمر دولي معني بأفغانستان في أقرب وقت ممكن بمشاركة جميع البلدان المتاخمة لها، وعقد مؤتمر في المستقبل تشارك فيه الدول المتمتعة بسلطة دولية خاصة والقادرة على تقديم إسهام عملي في التسوية. وإن رئيس تركمانستان، السيد سابرموراد نيازوف، على اتصال مستمر بشأن هذه المسألة مع السيد كوفي عنان، الأمين العام، ومع قادة الدول المجاورة في إيران وباكستان وأوزبكستان وطاجيكستان. وتعلق تركمانستان آمالا كبيرة على اجتماع القمة القادم لمنظمة المؤتمر الإسلامي الذي سيعقد في طهران في شهر كانون الأول/ ديسمبر من هذا العام، والذي سيعطي العالم الإسلامي فرصة ليقرر على أعلى مستوى المبادئ التوجيهية لحل الأزمة الأفغانية المطولة التي أصبحت اليوم جرحا داميا لشعب أفغانستان وعقبة تمنع المنطقة من تنفيذ برامج اقتصادية كبرى. وكانت تركمانستان دوما ولا تزال ترى أن حالات النزاع التي تنشأ في المنطقة الجغرافية لمنظمة المؤتمر الإسلامي ينبغي حلها عن طريق جهودها المشتركة مع الأمم المتحدة.

ويسعدنا أن نشهد اليوم إبداء قدر أكبر من التحفظ إزاء المحاولات الساذجة لإقران التطرف وغيره من الظواهر السلبية بعالم الإسلام. فالعالم الإسلامي شأنه شأن أي عالم آخر - العالم المسيحي على سبيل المثال - متعدد الأشكال والأنواع. وهو يواجه مجموعة معقدة من مشاكل التنمية العالمية، وتجري الآن تعبئة جهوده للتغلب على الصراعات ومكافحة صور السلوك الاجتماعي غير المتحضر. وقد أكد الأمين العام على الحاجة الى ذلك في تقريره المقدم الى الدورة الحالية للجمعية العامة. ولئن كانت تركمانستان دولة علمانية ديمقراطية في آسيا، فإنها تعتبر نفسها أيضا مجتمعا شرقيا تقليديا، يجد أنه، بحكم قدره الجغرافي - السياسي واقع عند ملتقى منطقتين، ومنخرط في آن واحد في الشؤون الآسيوية والشؤون الأوروبية الدولية. وفي ضوء الإمكانيات القائمة في دولتنا في مجال الطاقة العالمية، أصبح هذا العامل يشكل أساس الاستراتيجية التي تؤيدها الأمم المتحدة والقائمة على حياد تركمانستان، الذي يكتسي اليوم أهمية عملية للمنظمة.

إن كل جهودنا السياسية المبذولة اليوم تستهدف إيجاد مناخ مؤات للتنمية الاقتصادية، للمنطقة بأكملها ولكل بلد بذاته. وفي اجتماع القمة الذي عقد في شهر أيار/ مايو الماضي في عشق آباد، قامت المنظمة الإقليمية للتعاون الاقتصادي، التي تضم اليوم ١٠ بلدان، بصياغة برنامج استراتيجي لتنمية وسائط النقل والطاقة وخطوط الأنابيب وهياكل الاتصالات. وتنفيذ هذا البرنامج لا يتفق مع مصالح الدول المشاركة فحسب بل سيوجد أيضا فرصا لإيصال حاملات الطاقة والبترول والغاز والمنتجات البترولية الى الأسواق الدولية في أوروبا وآسيا من المستودعات الهائلة الكائنة في حوض بحر قزوين وكامل منطقة آسيا الوسطى. وتعتقد تركمانستان أنه في ضوء تكثيف التعاون الدولي، وحسم الأزمات في آسيا الوسطى، واستخدام التدابير الوقائية الرامية الى منع تكرارها بسبب المطالب المتضاربة للدول بحق الملكية على الموارد الطبيعية، فإن من الضروري مراعاة التحديات العالمية للقرن الحادي والعشرين، التي تدعو الى التطوير المبكر لوسائل إضافية وبديلة للتوزيع الرشيد للمواد الخام المنتجة للطاقة على الأسواق العالمية. وتمتلك تركمانستان ثالث أكبر مستودعات للغاز، ولديها مخزونات نفط هائلة وموارد معدنية أخرى. وهي على استعداد للمشاركة في هذا المسعى من خلال تعاون دولي مفتوح وعريض القاعدة. وقد جرى التأكيد مؤخرا على هذا النهج بالعطاء الدولي الذي طرح مؤخرا لتنمية واستكشاف مستودعات البترول والغاز في منطقة توركمان الواقعة على بحر قزوين. ولا يسعنا إلا أن نعرب عن ارتياحنا لرفع الحواجز المصطنعة أمام خط أنابيب الغاز من تركمانستان عبر إيران الى تركيا وأوروبا. ونحن نعتقد أن هذه بادرة طيبة من جانب الولايات المتحدة، وهي بادرة تدل على أنها على استعداد لتأييد جهودنا الرامية الى تعزيز سيادتنا واقتصادنا الوطني المستقل.

وفي هذا السياق، اسمحوا لي أن أعرب عن ارتياحنا لما تحقق أخيرا من إيراد تحديد أوضح، في تقرير الأمين العام وغيره من الوثائق الصادرة مؤخرا عن المنظمة، لمفهوم آسيا الوسطى بحيث أصبح يتضمن عددا من الدول أكبر كثيرا من الدول الواقعة في ذلك الجزء من وسط آسيا الذي كان تابعا للاتحاد السوفياتي السابق. وخلال السنوات العديدة الماضية، اتخذت تركمانستان موقفا ثابتا ومبدئيا تجاه هذه المسألة، بتأكيدها أن اختفاء الحدود الجنوبية للدولة السوفياتية السابقة قد أدى الى ظهور منطقة جديدة يوحد بينها الهدف المشترك المتمثل في التعجيل بالتنمية الاقتصادية وتعزيز الهياكل السياسية وهياكل الدولة. واليوم لا يمكن تصور أن تعيش تركمانستان دون علاقات وثيقة بنفس القدر داخل هذه المنطقة مع إيران وتركيا وباكستان وأفغانستان وأوزبكستان وطاجيكستان وأذربيجان وغيرها من الدول المجاورة. ونحن على اقتناع راسخ بأن "الدول الـ ٥ الآسيوية الوسطى" السوفياتية السابقة تحولت بصورة منطقية تماما الى "الدول الـ ١٠ الآسيوية الوسطى"، وإنه ينبغي للأمم المتحدة ووكالاتها المختلفة أن تأخذ في

الاعتبار هذا الواقع الموضوعي عند تحديد نهجها تجاه المنطقة.

وأعتقد أن مما له أهمية فائقة أن أوجه انتباه الجمعية الى التزام تركمانستان الصادق بجهود المجتمع الدولي الرامية الى فرض حظر كامل على إنتاج جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل ومنعها من الانتشار. وتركمانستان تؤيد بالكامل عملية أوتاوا للقضاء على الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وفي عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧، شاركت تركمانستان، الى جانب كندا، في محافل دولية في فيينا وبون وأوسلو وبروكسل وعشق آباد، كانت معالم رئيسية على الطريق نحو التوقيع على معاهدة حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد، الذي سيتم في كانون الأول/ديسمبر من هذا العام في أوتاوا. وأن تركمانستان، التي تنتمي الى منطقة عانت أهوال هذا النوع من الأسلحة الذي يوصف بأنه عشوائي الأثر، على اقتناع بأن هذه المعاهدة حسنة التوقيت وبالغة الأهمية.

وفي نهاية القرن العشرين تتصف العلاقات الدولية بسمة محددة واحدة. الحق في الاختيار الذي يتمتع به اليوم عدد كبير لم يسبق له مثيل من الأمم والدول المستقلة. ويتحول هذا الحق بشكل متزايد الى اتجاه مستقر يعززه التسامح والصبر المتزايدين في العلاقات الدولية. والاشتراك أو عدم الاشتراك في واحدة أو أخرى من التجمعات السياسية أو الاقتصادية لم يعد ينظر إليه اليوم، ولا يمكن أن ينظر إليه، من منظور صيغة "إن لم تكن معنا فأنت علينا". ولا تعترض تركمانستان على فكرة وجود مصالح إقليمية للدول الكبرى. فهذا حق لكل دولة. ومع ذلك، فنحن، شأننا شأن شركائنا في حركة عدم الانحياز، نعارض بصورة قاطعة وجود مناطق للسيطرة الانفرادية. ونحن نؤيد مبدأ الأرض المفتوحة فضلا عن السماء المفتوحة. وفي حين أن تركمانستان المحايدة تبني علاقاتها مع جميع الدول على أساس مبدأي المساواة والاحترام المتبادل، فإنها لا تقسم شركائها الى فئات: القريب أو البعيد، الكبير أو الصغير، لأن ذلك يتنافى مع المنطق السياسي لعصرنا.

واليوم، أثناء اجتماعي مع السيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، سلمته رسالة شخصية من رئيس تركمانستان، السيد سابرمورات نيازوف، تبين، أولا، أن فلسفتنا السياسية وكل أعمالنا تخلو من أية مصالح ذاتية وتستهدف في المقام الأول تعزيز السلم وزيادة الرفاه الاقتصادي والمستوى الثقافي والتعليمي لشعبنا؛ وثانيا، أن الأمم المتحدة بإمكانها أن تكون واثقة تماما من أن تركمانستان على استعداد لإعطاء المنظمة أقصى مساعدة ممكنة؛ وأخيرا، إن بإمكان الأمم المتحدة أن تعتمد على تركمانستان في كل مبادراتها ومساعيها في المنطقة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أعطي الكلمة الآن لوزيرة خارجية بلغاريا، معالي السيدة ناديزده ميهيلوفا.

السيد ميهيلوفا (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود بادئ ذي بدء، بالنيابة عن الوفد البلغاري أن أهنئ السيد أودوفينكو على انتخابه رئيسا للدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة. وستكون لخبرته ومعرفته الواسعتين أهمية عظمى لنجاحنا في إنجاز المهام التي تواجه المنظمة اليوم. وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا لسلفه السيد غزالي اسماعيل للكفاءة التي أظهرها في ترؤسه للدورة الحادية والخمسين.

لقد برهنت بيانات المتكلمين السابقين على أهمية وضرورة إجراء إصلاح فعال وشامل للأمم المتحدة. وأود أن أعلن عن تأييد بلغاريا لموقف الاتحاد الأوروبي كما أوضحه في المناقشة العامة نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية للكسمبرغ، السيد جاك بوس.

كثيرا ما تستخدم اليوم كلمة "إصلاح" في مختلف أنحاء العالم بحيث أني أصبحت أخشى من الخلط بين إصلاح الأمم المتحدة وبين مختلف الإصلاحات التي يدعو إليها العديد من السياسيين. واذا أبحت لنفسي أن أحدثكم عن التجربة البلغارية، فذلك لأن بلدي عاش في أوائل عام ١٩٩٧ تجربة بعثه الإصلاح الحق. فقد تظاهر مئات الآلاف من المواطنين في شوارع صوفيا والمدن البلغارية الأخرى مطالبين لا بالرخاء بل بمجرد إتاحة الفرص. وأدى تعبيرهم عن رأيهم إلى التعجيل بإجراء انتخابات برلمانية مبكرة ووضع نهاية لحكم مشؤوم.

ومن الواضح أن هناك ثلاثة أشياء يتطلبها نجاح الإصلاح هي: توفر الرؤية والاستراتيجية والشجاعة. الرؤية التي توضح لنا وجهتنا، والاستراتيجية اللازمة للوصول اليها، والشجاعة المطلوبة لكي نبدأ المسيرة.

ويحدوني الأمل في أن تذكر الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة في المستقبل بالتقدم الحاسم الذي تكون قد حققت في صياغة وتنفيذ إصلاح الأمم المتحدة. وقد استمعنا إلى التحليل العميق والمقترحات القيمة المقدمة في تقرير الأمين العام السيد كوفي عنان. وجاء الآن دور

ممثلي الدول الأعضاء ليتقدموا برؤيتهم وحسهم الاستراتيجي وشجاعتهم.

واسمحوا لي أن أعرض بإيجاز وجهات نظرنا فيما يتعلق بالجوانب الرئيسية لإصلاح الأمم المتحدة. لقد درست الحكومة البلغارية بعناية مقترحات وتقرير الأمين العام. ونحن من حيث المبدأ نؤيد هذه المقترحات ونوافق عليها.

وتعتبر جمهورية بلغاريا المحادثات الجارية حاليا داخل الأمم المتحدة بشأن إصلاح وتوسيع مجلس الأمن أمرا إيجابيا وجوهريا. وفي رأينا أنه ينبغي أن يكون التوصل إلى القرارات بشأن هذه المسائل الهامة عن طريق توافق الآراء. ونعتقد أن التوسيع ينبغي أن يعكس الزيادة الحاصلة في عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ومن ناحية أخرى فإن الإمكانيات السياسية والاقتصادية المتنامية لدى بعض الدول الأعضاء قد تكون دليلا على قدرة ونضج يؤهلانها للنهوض بنجاح بالمسؤوليات الملقاة على عاتق الأعضاء الدائمين لمجلس الأمن والتصدي للتحديات التي تواجههم.

والقرار العادل بشأن توسيع المجلس لا بد وأن يحافظ على التوازن بين الأعضاء الدائمين وغير الدائمين، وكذلك بين المجموعات الإقليمية. ومثل هذا القرار ينبغي أن يشمل أيضا تخصيص مقعد إضافي من المقاعد غير الدائمة لمجموعة دول أوروبا الشرقية.

ونحن نؤيد الجهود الرامية إلى تحسين نظام الإنذار المبكر للمنظمة. فالتحديات الجديدة للسلم والأمن الدوليين تتطلب دورا أقوى لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وبلغاريا بوصفها مشاركا نشطا في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في البوسنة والهرسك وكمبوديا وطاجيكستان ومناطق أخرى، ترحب بالفعالية المتنامية لمجلس الأمن، وتؤيد أيضا إسناد دور أقوى للأمين العام في ميدان الدبلوماسية الوقائية.

وتشارك بلغاريا في وجهة النظر المتمثلة في أن عمليات حفظ السلام في المستقبل ينبغي أن تشمل جميع الجوانب السياسية والإنسانية والعسكرية لعمليات حفظ السلام بغية تحقيق الفعالية القصوى لها. ويتسم التعاون الوثيق مع المنظمات الإقليمية للأمن وغيرها من الهيئات ذات الصلة بأهمية أساسية لنجاح جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام في المستقبل أيضا.

ولقد ظلت الأمم المتحدة لسنين تعمل تحت وطأة أزمة مالية خطيرة. وتؤيد بلغاريا المبادرات الواردة في تقرير الأمين العام والتي تهدف إلى وضع معايير وآليات لتحقيق الانضباط المالي الصارم، والرقابة والمساءلة الشديدين. وهذا النهج من شأنه أن يسهم في التنفيذ الناجح للإصلاح الإداري للأمانة وإعادة تنظيمها.

ونحن نرى أنه بوضع جدول جديد للأنصبة المقررة للمساهمات في الميزانية العادية للأمم المتحدة وميزانية حفظ السلام يمكننا إيلاء اعتبار أكبر للقدرة المالية لفرادى الدول الأعضاء. وتؤيد بلغاريا آراء الأمين العام القائلة بأن الإصلاح ينبغي أن ينفذ باتباع نهج مركب لا يهمل الحاجات الخاصة للبلدان التي تمر بمرحلة انتقال والدول الصغرى.

وتؤيد الجهود الرامية إلى إعادة تشكيل المؤسسات الحاكمة للأمم المتحدة في الحقل الاجتماعي - الاقتصادي؛ وإلى رفع القدرة العملية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والصناديق والبرامج المتخصصة؛ وتحويل الاعتمادات المالية من أبواب التنظيم والإدارة إلى البرامج الاجتماعية والاقتصادية.

وربما يعلم أعضاء الجمعية أن سنة ١٩٩٧ كانت سنة صعبة لبلغاريا ولكنها ناجحة. فقد تميز مطلع السنة بأزمة اقتصادية وسياسية ومالية حادة، نتج عنها تعيين حكومة انتقالية وحل البرلمان البلغاري وإجراء انتخابات مبكرة. وفي نفس الوقت أتت الطريقة المتمدنة والسلمية والدستورية التي تغلب بها المجتمع البلغاري على الأزمة لتكون دليلا هاما على نضج الديمقراطية في البلد.

وأحرز اتحاد القوى الديمقراطية في الانتخابات التي أجريت في نيسان/أبريل أغلبية ساحقة لبرنامجه المتمثل في: تحقيق الاستقرار المالي، والإصلاح الهيكلي للاقتصاد الموجه إلى السوق، والتعجيل بعملية التخصيص؛ وتعزيز وتحديث إدارة الدولة؛ وحكم القانون ومكافحة الجريمة المنظمة والفساد؛ وإدماج بلغاريا في مجتمع الأمم الأوروبية - الأطلسية.

وقد بذلنا كل جهد لتنفيذ هذه الاستراتيجية، وأصبحت لدينا اليوم أولى النتائج الإيجابية. ففي المجال السياسي اكتمل الانتقال إلى حكم القانون والتعددية السياسية واحترام الحقوق والحريات الأساسية للإنسان. وأصبحت المؤسسات الديمقراطية مستقرة ومتمتعة بتأييد أكثر من ٥٠ في المائة من الشعب. وفي المجال

الاقتصادي، تم بنجاح تكوين مجلس للعملة باعتبار ذلك وسيلة لضمان تحقيق الاستقرار المالي واستعادة ثقة المؤسسات المالية الدولية ودوائر الأعمال في بلغاريا. ونتج عن ذلك انخفاض جذري في معدل التضخم وزيادة في الاستثمار الخارجي واحتياطيات البلد من العملة. وأسفرت الحملة التي شنت على الجريمة والفساد إلى إعادة الاحترام للقانون والنظام.

وأود هنا أن أشير إلى أن بلغاريا تولي أهمية كبيرة لجهود المجتمع الدولي المتضافرة لمكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب. ونحن نتطلع إلى الإسهام في الجهود المبذولة لوضع اتفاقية دولية في المستقبل لقمع التفجيرات الإرهابية، ولإعداد مشروع نص للنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية يحظى بقبول واسع.

ونحن ملتزمون أيضا بإعداد مشروعات لبرامج إقليمية لمنع الجريمة المنظمة، والإرهاب الدولي، والاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات، والاتجار غير المشروع بالمواد النووية والاتجار بالبشر.

وتشكل رغبة الحكومة البلغارية في الانضمام إلى منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي أساس سياستنا الخارجية، وهي تلقى تأييدا عارما من الأمة البلغارية. فالدخول في هاتين المؤسستين هو في نظرنا تعبير عن الهوية الأوروبية لبلغاريا وعنصر مكمل للتحول السياسي والاقتصادي للبلد. وهو مسألة تتعلق بالمصلحة الوطنية المباشرة والأولوية الاستراتيجية، وقضية تتعلق باختيار حضارة، لا قضية سياسية آمنة.

وتعتبر بلغاريا القرارات التي تم التوصل إليها في اجتماع قمة منظمة حلف شمال الأطلسي في مدريد انفتاحا تاريخيا للحلف أمام الديمقراطيات الأوروبية الجديدة. ونشعر بقوة بضرورة استمرار التوسع كعملية متوازنة جغرافيا تهدف إلى تحقيق الأمن المتساوي والاستقرار في مختلف المناطق؛ وبذلك يمكن تجنب مخاطر ظهور خطوط تقسيم جديدة أو مناطق بين بين في أوروبا.

وتبذل حكومة بلدي جهودا كبيرة لتكثيف أعمالها التحضيرية للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ساعية بذلك إلى الوفاء بمتطلبات العضوية في أقرب فرصة ممكنة في المستقبل. وأملنا قوي في اتخاذ قرار سياسي من جانب الاتحاد الأوروبي لبدء المفاوضات مع جميع البلدان المنتسبة في بداية ١٩٩٨. فسيكون في ذلك تأكيد للموقف القائل بأن أمام جميع الدول المرشحة فرصا متساوية لكسب العضوية.

وترى بلغاريا عمليات الاندماج هذه كمساهمة هامة في تعزيز الأمن والاستقرار الاقليميين في أوروبا الجنوبية الشرقية. وتبذل الحكومة البلغارية كل جهد ممكن لتعزيز المعايير الأوروبية للسلوك الدولي في هذا الجزء من القارة. وقد تعزز نهجنا بعدد من المبادرات الهامة على الصعيد الإقليمي. والتعاون بين أعضاء منظمة حلف شمال الأطلسي والبلدان الشريكة في المنطقة هو عنصر هام في هذه العملية، وقد تقدمت بلغاريا بأفكار لتعزيز التعاون الأوروبي والأطلسي بشأن أمن أوروبا الجنوبية الشرقية والبحر الأسود.

وستواصل بلغاريا كذلك العمل في هذا المضمار بنشاط على نحو يتمشى مع مبادرتها المتخذة في عام ١٩٩٦ بشأن الأمن والاستقرار والتعاون في أوروبا الجنوبية الشرقية. وإننا نولي أهمية كبيرة لتنسيق الجهود مع المبادرات الأخرى للتعاون في المنطقة، ولا سيما عملية رويومنت التي أطلقها الاتحاد الأوروبي والمبادرة التعاونية لجنوب شرق أوروبا برعاية الولايات المتحدة.

وتطلعنا لشغل مقعد عضوية غير دائمة في مجلس الأمن في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ يدلل على استعدادنا للاضطلاع بالمسؤولية عن السلام والأمن سواء في المنطقة أو في الإطار الدولي الأوسع.

وكما يعلم الأعضاء، عانت بلغاريا من خسائر فادحة نتيجة التنفيذ الصارم للجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (الصرب والجبل الأسود). وإذ أضيفت إلى ذلك الأضرار الناجمة عن الجزاءات المفروضة على ليبيا والعراق، صار المبلغ الإجمالي للتكاليف المباشرة وغير المباشرة الواقعة على بلغاريا معادلا لقيمة كامل الدين الأجنبي للبلاد. ولذا، فإن جمهورية بلغاريا ستواصل إيلاء أهمية خاصة للعمل الجاري داخل منظومة الأمم المتحدة لمعالجة المشاكل المتصلة بتنفيذ المادة ٥٠ من الميثاق معالجة أكثر فعالية.

وإننا نرحب بالأحكام الواردة في قرارات الجمعية العامة التي تحث المنظمات في أسرة الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية، والهيئات الدولية الأخرى، على مواصلة التصدي على نحو مباشر وأكثر تحديدا لمسألة المساعدة الاقتصادية للبلدان الثالثة التي تضررت من جراء تنفيذ الجزاءات. وأود أن أوجه عناية الجمعية إلى إمكانية منح بعض الإعفاءات من الجزاءات، أو إنشاء نظام

أفضليات للدول الثالثة الأكثر تضررا. وبطبيعة الحال، فإن هذه الإعفاءات والأفضليات ينبغي أن تتماشى والميثاق. ونعتقد أن عبء المشاكل الاقتصادية المحددة الذي أسفرت عنه الجزاءات ينبغي أن يوزع على نحو عادل فيما بين جميع البلدان الثالثة وأن لا تتحمله البلدان المجاورة وحدها.

ونعتقد اعتقادا قويا أنه عند التفاوض مع البلدان الثالثة المتضررة، ينبغي للمؤسسات المالية الدولية أن تأخذ بعين الاعتبار ضرورة تعويض هذه البلدان بطريقة غير مباشرة.

وإننا ندرك أن وكالات الأمم المتحدة المتخصصة تضطلع بدور هام، وتقدم دعما هاما للبلدان في جهودها لتحقيق التنمية المستدامة. والإصلاحات الجارية في هذه الوكالات تحتاج إلى دعم الدول الأعضاء. وعمليات الإصلاح التي جرت في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وغيرهما من المنظمات تعطينا أملا بتحقيق النجاح.

وتعتقد بلغاريا أن أنشطة المحافل والهيئات الدولية المعنية بحقوق الإنسان ينبغي أن تستهدف ضمان الممارسة الفعلية لهذه الحقوق لكل إنسان. وتنفيذ المعايير الدولية يمكن أن يتحقق من خلال تحسين الآليات القائمة ومن خلال الحوار البناء والمفتوح حول أكثر المسائل حساسية. إن هذا النهج ليس موجها بصورة مسبقة ضد أي بلد أو مجموعة من البلدان. وفي هذا السياق، فإن بلغاريا تولي أهمية كبيرة لضمانات حقوق الإنسان للبلغاريين الذين يعيشون في الخارج، وهي تراقب عن كثب حالة الأقليات البلغارية. ونعتبر أن احترام حقوق البلغاريين في الدول المجاورة وما يتصل بذلك من تنفيذ لمعايير حقوق الإنسان الدولية يمثل عنصرا هاما في النهوض بالعلاقات الثنائية.

إن رصد تنفيذ حقوق الإنسان والحريات الأساسية ومراقبتهما بصورة فعالة يظلان أمرين لهما أهمية حاسمة، وبلغاريا تؤكد مجددا دعمها لجهود المفوض السامي لحقوق الإنسان. وأود هنا أن أرحب بتعيين السيدة ماري روبنسون في هذا المنصب الرفيع وأتمنى لها كل نجاح في أنشطتها.

وتعتبر حكومة بلغاريا أن الانتشار المحتمل لأسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها يعد شاغلا رئيسيا من شواغل التسعينات. والنظم القائمة للمعاهدات المتعددة الأطراف، مثل اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية، توفر معايير تقييدية أساسية في هذا المجال. وتؤيد جمهورية بلغاريا جميع الجهود الدولية للوفاء بأهداف عدم الانتشار وتؤيد تعزيز هذه النظم تعزيزا أكبر.

إن مؤتمر نزع السلاح هو محفل مناسب لإجراء مفاوضات بشأن إزالة بعض أنواع الأسلحة التقليدية. وينبغي التوصل إلى حل يكتب له الدوام لمشكلة الألغام الأرضية المضادة للأفراد، فحظر هذه الألغام ينطوي على جوانب إنسانية وجوانب تتعلق بنزع السلاح وهو يحتاج إلى نظام للتحقق. ونعتقد أن نص الاتفاقية الجديدة التي تحظر في نهاية المطاف جميع الألغام الأرضية المضادة للأفراد، الذي اعتمد في المؤتمر الدبلوماسي المعقود في أوسلو هذا الشهر، يمكن أن يتخذ أساسا للوصول إلى اتفاق دولي شامل ومقبول على نطاق واسع. ويحدونا الأمل أيضا في أن تكون عملية أوتاوا داعمة للمفاوضات في مؤتمر نزع السلاح والعكس بالعكس، وأن يسفر ذلك عن حظر فعّال للألغام الأرضية المضادة للأفراد.

وختاما، فإن إيجاد حل واف لهذه المشاكل سيكون مستحيلا دون الاضطلاع بنجاح بإصلاح وإعادة تشكيل منظمة الأمم المتحدة وجميع هيئاتها. ولذا، فإننا نتوقع تحقيق طفرة حاسمة في هذا الاتجاه في الدورة الحالية للجمعية العامة. وإنني لعلى اقتناع شخصي بأنه بنهاية هذه الدورة ستكون الأمم المتحدة قد تغيرت، وسيكون هذا تغيرا إلى الأفضل.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الاسبانية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة العامة في هذه الجلسة.

أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في الادلاء ببيانات ممارسة لحق الرد.

هل لي أن أذكّر الأعضاء أنه، وفقا لقرار الجمعية العامة ٤٠١/٣٤، فإن البيانات التي تلقى ممارسة لحق الرد تقتصر على ١٠ دقائق للبيان الأول وخمس دقائق للبيان الثاني ويتعين أن تلقي بها الوفود من مقاعدها.

السير جون وستون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في بيانه الذي أدلى به ممثل الجماهيرية العربية الليبية هذا الصباح، أمام الجمعية العامة، أشار إلى حادث تفجير طائرة بان آم أثناء قيامها برحلتها ١٠٣، وهو حادث إرهابي ارتكبت به هو وحادث طائرة يو تي ايه أثناء قيامها برحلتها ٧٧٢ جريمتا قتل راح ضحيتها ٤٤١ شخصا ينتمون إلى ٢٧ دولة مستقلة من الدول

الأعضاء في الأمم المتحدة - ٤٤١ شخصا من ٢٧ دولة عضوا مستقلة. وأنا أود أن أغتنم هذه الفرصة لأكرر مرة أخرى الإعراب عن موقف الحكومة البريطانية.

وقد أوضح وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية، روبين كوك، خلال مناقشات مجلس الأمن التي دارت في ٢٥ أيلول/سبتمبر، أن هذه المسألة ليست نزاعا بين الحكومة الليبية وعدد من البلدان الأخرى. إنها تتعلق بحاجة المجتمع الدولي إلى الرد على أعمال الإرهاب الدولي وبفشل الحكومة الليبية باستمرار في الامتثال الكامل لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٧٣١ (١٩٩٢) و ٧٤٨ (١٩٩٢) و ٨٨٣ (١٩٩٣). والامتثال لقرارات مجلس الأمن التي اعتمدت بموجب الفصل السابع من الميثاق هو التزام من جانب جميع الدول الأعضاء بالأمم المتحدة. وبريطانيا لا تسعى إلا إلى أن تظهر ليبيا احترامها للأمم المتحدة وللمجتمع الدولي بالامتثال الكامل للقرارات ذات الصلة.

وتوضح هذه القرارات أن على ليبيا أن تسلم المتهمين في حادث لوكربي للمحاكمة في اسكتلندا أو في الولايات المتحدة الأمريكية. وهذه شروط على ليبيا أن تنصاع لها لا أن تفاوض بشأنها. ونحن نرفض كلية الزعم بأن محاكمة في اسكتلندا ستكون جائرة، إذ أن هناك ضمانات شاملة في نظام القضاء الاسكتلندي تؤمن العدالة. ولقد شرحت هذه الضمانات في خطاب بريطاني إلى الأمين العام في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ وقبلتها ليبيا نفسها. وعلى الرغم من هذا، أكرر العرض الذي تقدم به وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية في الأسبوع الماضي، لكي أقدم المزيد من الطمأنة بصددها. إن المملكة المتحدة على استعداد لقبول شرط خاص بصدد مراقبين دوليين من جامعة الدول العربية ومن منظمة الوحدة الأفريقية ومن أية هيئة أخرى لحضور المحاكمة في اسكتلندا والتحقق من عدالتها. كما أننا سنوفر تسهيلات أخرى بما في ذلك زيارات يومية للمتهمين إن أرادوا ذلك.

ويدلل هذا العرض على رغبتنا الصادقة في أن نشهد نهاية لهذا الطريق المسدود وأن نظهر مرونة داخل الحدود التي وضعها مجلس الأمن لتحقيق هذه الغاية. ولا يبقى أمام الحكومة الليبية إلا أن تتحمل مسؤوليتها وتمتثل لمقررات مجلس الأمن كاملة.

السيد بيرلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): باسم الولايات المتحدة الأمريكية، أود أن أستخدم حتى في الرد على ما قاله ممثل ليبيا أمام الجمعية العامة هذا اليوم. لقد أشار ممثل ليبيا عدة مرات إلى بلادي، وكان الكثير من هذه الإشارات لا مسوغ له. رغما عن هذا، أود أن أتصدى لمسألة واحدة من المسائل التي أثارها وهي عدم امتثال ليبيا لرغبة المجتمعات العالمية في السعي وراء العدالة لضحايا تفجير بانام واليوتي إيه. وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أقتبس إحدى النقاط التي أوردتها وزيرة الخارجية الأمريكية في الاجتماع الوزاري لمجلس الأمن يوم الخميس الماضي. لقد قالت إن علينا أن نرفض

> "ثقافة الإفلات من العقاب التي حمت المذنبين الذين ارتكبوا انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان أو صدروا الإرهاب إلى دول أخرى. وفي هذا الصدد ... لا يمكن أن يكون هناك حل وسط مع ليبيا عندما يتعلق الأمر بالإرهاب". (الوثيقة S/PV.3819، صفحة ٣٢)

والبيان الذي تقدم به اليوم رئيس الوفد الليبي ما هو إلا مثال آخر على المحاولات الدائبة لليبيا لتحويل التزاماتها الدولية إلى مسألة بين الدول. هذه ليست مسألة بين الدول. هذه مسألة تتعلق بالتزامات ليبيا تجاه المجتمع الدولي. ولا يمكن أن تدور مفاوضات بين ليبيا ومجلس الأمن بصدد تحقيق التزامات تقع عليها بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. ويدلل رفض ليبيا الاضطلاع بالتزاماتها كاملة على ازدرائها للأمم المتحدة. وتتحمل ليبيا، لا مجلس الأمن، مسؤولية محنة الشعب الليبي. وتعرف الحكومة الليبية ماذا تدعو الحاجة إلى عمله لإنهاء الجزاءات ألا وهو: الامتثال الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. إن القيام بأقل من هذا هو إهانة لذكرى الذين ماتوا في تلك المأساة وحرمان لأسر الضحايا مما تتطلبه العدالة.

السيد منتصر (الجماهيرية العربية الليبية): أطلب الكلمة للرد على ما أدلى به توا ممثلا الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة حول ما ورد من حقائق دامغة في البيان الذي أدلى به رئيس وفد بلادي أمام هذه الجمعية بشأن قضية لوكربي صباح هذا اليوم.

وأقول أولا إن الوفدين والممثلين لم يستطيعا دحض أي من الحقائق التي وردت في البيان. ولا استطاعا الإجابة على الأسئلة التي طرحت به، مما يثبت روح المكابرة لدى هذين الممثلين وبطلان موقفهما.

ثانيا: أنكر الممثلان أن الخلاف هو بين ليبيا من جانب والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة من جانب آخر. وادعيا أنه خلاف بين ليبيا ومجلس الأمن. ويكفي للتدليل على عدم صحة ادعاء الدولتين التذكير

بالمناقشات الحادة التي جرت في مجلس الأمن يوم العاشر من تموز/يوليه الماضي عند مراجعة العقوبات المفروضة على ليبيا. فقد دامت هذه المراجعة أكثر من ساعتين، والخلاف كان بين هاتين الدولتين وبقية أعضاء المجلس. ليبيا ليست عضوا بالمجلس، ولم تكن مدعوة للحضور لا هي ولا غيرها من الدول الأخرى. وكل أعضاء المجلس كانوا في جانب، والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في الجانب الآخر. أعضاء مجلس الأمن الذين نتصل بهم يبلغوننا أن خلافنا ليس مع مجلس الأمن بل مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا. كما أنه، وفي هذا الإطار، وتدليلا على صحة ما نقول، وبطلان ما يدعون، أذكر بما جرى في اجتماع مجلس الأمن يوم ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ حول الحالة في أفريقيا، عندما أكد فخامة الرئيس روبرت موغابي، رئيس زمبابوي والرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية وأقتبس: "ضرورة إيجاد حل للنزاع الناشب بين ليبيا والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة بسبب مأساة لوكربي". انتهى الاقتباس، وأقتبس أيضا: "الآن، وبعد أن قبلت ليبيا بإمكانية محاكمة الليبيين المتهمين بموجب القانون الاسكتلندي وبقضاة اسكتلنديين، ولكن في بلد ثالث أو في محكمة العدل الدولية، نرى أن هذا العرض جدير بأن يلقى اهتمامكم الجدي، حتى يتسنى المضي قدما". انتهى الاقتباس (S/PV.3819، الصفحة ٤)

وقد أيدت الدول الأخرى أعضاء المجلس ما قاله الرئيس موغابي ولم ترفضه إلا الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة. هل بعد ذلك يمكن القول إن الخلاف بين ليبيا ومجلس الأمن؟ بالطبع لا. إن مجلس الأمن بحسب ما نص عليه الميثاق يعمل نيابة عن الدول الأعضاء، وليس نيابة عن الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة. مجلس الأمن عليه أن يعبر عن إرادة المجتمع الدولي لا إرادة هاتين الدولتين اللتين، وللأسف، تتمتعان بالعضوية الدائمة وامتياز النقض داخل مجلس الأمن، ويحولان أمام استجابة المجلس للإرادة الدولية.

تدعي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بأن رفضهما لإجراء محاكمة في بلد محايد يعود إلى أن قوانينهما الداخلية لا تسمح بذلك، في نفس الوقت الذي تطالب فيه هاتان الدولتان الدول الأخرى بتسليم مواطنيها لمحاكمتهما. ألا تعرف أن لهذه الدول قوانين تمنع تسليم مواطنيها؟ أم أن قوانين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة تسمو على بقية الدول الأخرى؟

أشار مندوب الولايات المتحدة إلى الإرهاب. ولو أردت أن أكرر ما قامت به الولايات المتحدة من إرهاب في العالم لما كفتني العشر دقائق التي سمحتم بها لي. ولكن أريد أن أذكر المجتمع الدولي بحادثة مشهورة، فقد اقترفت الولايات المتحدة ضد بلادي أكثر من مرة بأساطيلها البحرية وطائراتها، وأكثر شناعة كانت تلك الغارة الوحشية، ليلة ١٥ نيسان/أبريل ١٩٨٦ على منزل الأخ القائد ومكتبه وعلى الأحياء السكنية في كل من طرابلس وبنغازي. وقد استشهد فيها العشرات من الأطفال والنساء والشيوخ وهم نيام في منتصف الليل.

إن الولايات المتحدة لا يمكنها تقديم دليل واحد على ما تسميه بالإرهاب الليبي، بينما لدى ليبيا عشرات الأدلة على إرهاب الولايات المتحدة ضد ليبيا. إن غارة ليلة ١٥ نيسان/أبريل ١٩٨٦ ليست مجرد اشتباه، كما هو حال الولايات المتحدة مع مواطنين ليبيين، بل حقيقة وقعت وآثارها لا تزال في شكل قبور وفي شكل أطلال مبان لا تزال آثار القنابل والصواريخ واضحة فيها.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٢٥